

المجلة العلمية

التجارة والتمويل

https://caf.journals.ekb.eg

إطار مقترح لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر

دينا محمد عبد الحميد محمد النجار[a]*، منال محمد الحسانين عفان[b] ، خالد إبراهيم السيد أحمد

a باحث

[b]قسم الاقتصاد والمالية العامة. كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر

للتأصيل المرجعي: النجار ، دينا محمد عبد الحميد محمد.، عفان منال محمد الحسانين و أحمد ، خالد إبراهيم السيد. إطار مقترح لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، ٤٤(١)، المعرف الرقمي:

https://doi.org/ 10.21608/CAF.2024.348082

للتواصل مع المؤلف:delnaggar76@yahoo.com

إطار مقترح لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر

A Proposed Framework for Using Zakat in Financing the Public Budget Deficit in Egypt

مستخلص:

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من أهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم ، وبصفة خاصة الدول النامية. وتتعدد المصادر التي يمكن استخدامها في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة ، كما تتعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن استخدام تلك المصادر. ويهدف البحث الحالي إلى تحديد أهم مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر ، وامكانية استخدام الزكاة كحل مقترح في تمويل عجز الموازنة العامة لمصر، من خلال استعراض مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والآثار الناتجة عن تلك المصادر التقليدية وتقدير حصيلة الزكاة في مصر خلال سنوات مختلفة تشمل ٢٠١٣/٢٠١٢ ، ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ٢٠٢١/٢٠٢٠. ويعتمد البحث الحالي على المنهج التحليلي النظري. ويختبر فرض رئيسي هو أن استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر يمكن أن يسهم في خفض الآثار السلبية الناتجة عن الطرق التقليدية المستخدمة في تمويل هذا العجز. ولتحقيق أهداف البحث تم استعراض التطور التاريخي لعجز الموازنة العامة ومصادر تمويله في مصر وأهم آثار المصادر التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، واستعراض آثار ومعوقات الزكاة ، وتجارب هامة في جباية وانفاق الزكاة ، وتقدير الزكاة في مصر في سنوات مختلفة.

وقد توصل البحث الحالي إلى نتائج أهمها أن مصر تعاني من عجز مزمن ومتزايد بموازنتها العامة قبل وبعد برنامج الاصلاح الاقتصادي لعام ٢٠١٦،أن زيادة العجز بالموازنة العامة كان مصاحب بارتفاع حجم الدين الداخلي والدين الخارجي ، أن هناك مصادر تمويل تقليدية عديدة لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر وأن هذه المصادر ينتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة ، أن تلك المصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة لا تصلح في حالات العجز المزمن ولكنها تكون فعالة في حالات العجز المؤقت. وفيما يتعلق بالزكاة أوضح البحث أنها تعد مورد اقتصادي هائل يتسم بالتجدد وأداة اقتصادية

شاملة وتؤثر إيجابيًا على المتغيرات الاقتصادية ، الزكاة تساهم في علاج الآثار السلبية لمصادر التمويل التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة ، يمكن الجمع بين الزكاة والضرائب وأن الضرائب لا تغني عن الزكاة ، وأنه يمكن الاعتماد على الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر لتخفيف الاعباء الناتجة من استخدام مصادر التمويل التقليدية.

ويوصي البحث بتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة ، استخدام سياسات مالية ونقدية للحد من الآثار السلبية للمصادر التقليدية ، وجود قوانين لتلك المصادر تحد من الافراط في استخدمها والاعتماد عليها ، تقنين الزكاة وجعلها إلزامية واستخدامها كمصدر جديد في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر مع الاستمرار في فرض الضرائب ، استثمار أموال الزكاة لتحقيق أقصى استفادة منها ، إنشاء مؤسسة رسمية تابعة للدولة تتولى جباية وإنفاق الزكاة وفقًا لقوانين ولوائح الزكاة.

<u>الكلمات الأساسية</u>: عجز الموازنة العامة ، مصادر تمويل عجز الموازنة ، الزكاة ، معوقات الزكاة ، مؤسسة الزكاة ، مصر

<u>Abstract:</u>

The problem of the state's public budget deficit is one of the most important problems facing countries in the world, especially developing countries. There are many sources that can be used to finance the deficit in the state’s public budget, and there are many economic and social impacts resulting from using these sources. The current research aims to identify the most important sources of financing the public budget deficit in Egypt, The possibility of using zakat as a proposed solution to finance Egypt’s public budget deficit. By reviewing the sources of financing the public budget deficit and the effects resulting from those traditional sources, and estimating the proceeds of zakat in Egypt during different years, including 2012 / 2013, 2016/2017 , 2020/2021. The current research relies on the theoretical analytical method. It tests a main hypothesis, which is that the use of zakat in financing the public budget deficit in Egypt can contribute to reducing the negative effects resulting from the traditional methods used to finance this deficit. To achieve the objectives of the research, the historical development of the public budget deficit, its sources of financing in Egypt, and the most important effects of traditional sources in financing the public budget deficit in Egypt , Reviewing the effects and obstacles of zakat, Important experiences in collecting and spending Zakat, Estimation of zakat in Egypt in different year

The current research has reached results, the most important of which is that Egypt suffers from a chronic and increasing deficit in its public budgets before and after the economic reform program in 2016, The increase in the public budget deficit was accompanied by an increase in the volume of internal and external debt , There are many traditional financing sources to finance the general budget deficit in Egypt, and that these sources result in many negative economic and social impacts, Traditional financing sources are not suitable in cases of chronic deficit, but they are effective in cases of temporary deficit. Zakat is a tremendous economic resource characterized by renewal

and a comprehensive economic tool that positively affects economic variables, Zakat contributes to treating the negative effects of traditional financing sources to finance the budget deficit, Zakat and taxes can be combined, and zakat does not substitute for taxes, It is possible to rely on zakat to finance the general budget deficit to reduce the burdens resulting from the use of traditional financing sources in Egypt.

The research recommends reducing reliance on traditional financing sources to finance the general budget deficit, and using financial and monetary policies to reduce the negative effects of traditional sources, The existence of laws for these sources that limit their excessive use and reliance on them. Legalizing zakat, making it mandatory, and using it as a new source to finance the public budget deficit while continuing to impose taxes in Egypt, Investing zakat funds to get the most out of them, Establishing an official state institution responsible for collecting and spending Zakat in accordance with Zakat laws and regulations.
Key words :public budget deficit; Sources for financing deficit ,Zakat, Obstacles of Zakat, Zakat institution ; Egypt

(١)الاطار العام للبحث:

(١/١) مقدمة البحث:

تعاني معظم دول العالم من العجز المستمر بموازنتها العامة، فهي ظاهرة لم تقتصر على دولة معينة أو مجموعة من الدول فهي مشكلة تواجه الدول المتقدمة والنامية (يونس ،٢٠١٢). ويشكل هذا العجز مشكلة كبيرة بالنسبة للدول النامية، لأن عجز الموازنة العامة يرتبط بعجز ميزان المدفوعات ، وأيضًا بمشكلة المديونية الخارجية ، وتعاني أغلب الدول النامية من نقص في الموارد المالية لها.

ويمكن تعريف عجز الموازنة العامة للدولة بأنه تزايد في نفقات ومصروفات الموازنة عن إيراداتها(الحويري ،٢٠٠٧). وغالبًا ما يكون سبب العجز بالدول المتقدمة المبالغة في المبالغ المنفقة على الرعاية الصحية وبرامج الضمانات الاجتماعية، ولكن يتفاقم العجز لدى الدول النامية وعادة يعود السبب في ذلك إلى محاولة هذه الدول تطبيق خطط تنموية أكثر طموحًا يكون هدفها رفع معدلات النمو الاقتصادي (أحمد،٢٠٠٣).

وتتعدد أسباب عجز الموازنة العامة بين زيادة النفقات العامة أو نقص الإيرادات العامة أو الاثنين معًا. ويعتبر عجز الموازنة العامة من أكثر المشكلات خطورة التي تواجهها اقتصاديات الدول النامية ، حيث تعاني دائمًا من عجز دائم ومستمر في الموازنة العامة نتج من النمو في الإنفاق العام الذي لا يقابله نمو مماثل في الإيرادات العامة مما دفعها للبحث عن مصادر لتمويل هذا العجز (الخليل ،٢٠٠٤) . وتتعدد الطرق التي تستخدمها الدول النامية في علاج عجز الموازنة العامة ، ويعد الإصدار النقدي الجديد والاقتراض الداخلي والخارجي من أهم تلك الطرق إلا أن لها آثار سلبية واضحة على الاقتصاد القومي. لذلك يجب دراسة الآثار الاقتصادية للطرق المستخدمة في علاج عجز الموازنة العامة قبل الاعتماد عليها كوسيلة في تمويل العجز(عفان ، ٢٠١٤).

لقد أصبح العجز المستمر بالموازنة العامة للدولة يشكل قيدًا على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية. ولعجز الموازنة العامة للدولة آثاراً اقتصادية عديدة نتيجة الاعتماد على تلك الوسائل التقليدية في تمويله ، ومنها التضخم ، البطالة ، تزايد الدين العام الداخلي والخارجي ، ارتفاع التفاوت في توزيع الدخل القومي ، تدهور سعر الصرف للعملة المحلية ،

تفضيل العملة الأجنبية على العملة المحلية ، قلة المشاريع الحكومية، وعدم التحفيز على الاستثمارات الجديدة لارتفاع تكلفتها، إلخ (سالم ،٢٠١٥).

وتتعدد التعريفات للزكاة ففي الاصطلاح وفقًا لأشهرها الزكاة هي "الحصة المقدرة في الأموال التي فرضها الله عز وجل " (العوضي ، ٢٠٠٨).وهناك اوعية مختلفة للزكاة كزكاة الفطر، زكاة المال ، زكاة الثروة الحيوانية ، زكاة الثروة الزراعية ، عروض التجارة ، زكاة المستخرجات، زكاة كسب العمل والمهن الحرة ، زكاة المستغلات.

وتعتبر الزكاة نظاماً مالياً وليست علاجًا مؤقتًا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ولها تأثيرها المباشر وغير المباشر الإيجابي على مستويات النشاط المختلفة (راشد وآخرون، ٢٠١٥). وتساهم الزكاة في مكافحة آفات المجتمع التي تهدد أمنه واستقراره وتعوق مسيرته نحو التقدم والنمو. فالزكاة تعمل على زيادة تماسك المجتمع وتكافل أفراده(حميش ، ٢٠٠٨).

(٢/١) مشكلة البحث:

تعاني مصر من عجز مزمن بموازنتها العامة قبل برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل وبعد برامج الإصلاح الاقتصادي الشامل وتلجأ مصر إلى مصادر عديدة في تمويل هذا العجز ويعد من أهم تلك المصادر الاقتراض الداخلي والخارجي والإصدار النقدي الجديد . ونجد أن هناك آثار سلبية لهذه المصادر التقليدية تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة ، فالاقتراض الداخلي والخارجي يزداد فيه خدمة الدين من فوائد وسداد أقساط أصل الدين . وبالتالي يسبب مشكلة الوقوع في مصيدة الدين (حنفي ،١٩٩٠) .وبالنسبة لتمويل العجز بواسطة الإصدار النقدي ، فإنه يؤدي إلى تزايد في معدلات نمو عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم(الحويري ، مرجع سابق) .

ان ارتفاع واستمرار العجز بالموازنة العامة للدولة ، ورغبة مصر في تحقيق التنمية المستدامة ، وارتفاع أرقام الدين العام الداخلي والخارجي. وزيادة الآثار السلبية الناتجة عن استخدام الطرق التقليدية في تمويل عجز الموازنة العامة وعدم كفاية تلك المصادر لتمويل عجز الموازنة دفع العديد من الاقتصاديين للتركيز على أداة ووسيلة جديدة للمساهمة في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وهي الزكاة ، نظرًا لأن الكثير من الدراسات أشارت لدورها

الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تعد الزكاة وسيلة أفضل لتجميع الأموال، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الكلية للدولة .

لقد سعت مصر من خلال رؤية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة الى تطوير مشروعات البنية الأساسية والمناطق العمرانية الجديدة وتطوير التعليم والصحة ، وكل هذا يحتاج إلى إنفاق كبير من الدولة ، ولذلك يجب أن تلجأ الدولة لمصادر أخرى للتمويل بجانب مصادرها التقليدية. ونظرًا لأن مصر تعاني من نقص في الموارد المتاحة للإنفاق العام ،فنجد أن الزكاة بحصيلتها الوفيرة قد تكون قادرة على سد جزء كبير من عجز الموازنة العامة هذا لأن دولة مثل المملكة العربية السعودية رغم الفوائض البترولية المرتفعة بها اعتمدت على الزكاة كأحد المصادر للإيرادات العامة.

ويؤكد العديد من الاقتصاديين أن تفعيل الزكاة بتقنينها وإلزام جبايتها يمكن أن يحقق فوائد عديدة ،لأن تقنين الزكاة سوف يساعد في الاستفادة من دورها الاقتصادي والاجتماعي. ولابد من قيام الدولة بتنظيم جباية وإنفاق الزكاة لأنها المعنية بذلك شرعًا. ونظرًا لاختلاف آراء الاقتصاديين حول مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ومدى إمكانية الاعتماد على الزكاة كأحد المصادر لتمويل العجز بموازنتها تبدو أهمية هذا البحث لبحث هذا الموضوع . وهكذا تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي ما هي مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر وما مدى إمكانية التركيز على الزكاة كحل مقترح ؟ ويمكن تجزئة هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية الآتية: ما هي أنواع وأسباب عجز الموازنة العامة في مصر ؟ ، كيف تطور عجز الموازنة في مصر قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل؟ ، ما هي مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر والآثار الاقتصادية الناتجة عن تلك المصادر؟ ، ما هي أهداف الزكاة والآثار المختلفة لها؟ ، ما هي المعوقات والحلول لاستخدام الزكاة كوسيلة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر؟ ، ما هي أهم تجارب الدول في استخدام الزكاة ، وكيف تم تطبيق الزكاة في تلك الدول؟ ، هل يمكن الاعتماد على الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، وما هو الاطار المقترح لذلك؟.

(٣/١)أهمية البحث: يتضمن أهمية هذا البحث أهمية نظرية وتطبيقية كما يلي:

أولًا: الأهمية النظرية: تبدو أهمية البحث في عرض الأدبيات الاقتصادية للموضوع حيث أن عجز الموازنة العامة يمثل مشكلة كبيرة تعاني منها الكثير من الدول النامية ومنها مصر، ويتسبب ذلك في الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وسوف يستعرض هذا البحث أسباب العجز والمصادر التقليدية في تمويل هذا العجز وتطوره في مصر وأهمية وآثار الزكاة وكيفية تقديرها في سنوات مختلفة والمقارنة بين الزكاة وتلك المصادر التقليدية مع إيضاح تجارب هامة في جباية وانفاق الزكاة وكيفية الاستفادة منها

ثانيًا: الأهمية التطبيقية: تبدو أهمية هذا البحث في أنه سيكون مفيد لصناع القرار في وضع السياسات الخاصة بالموازنة العامة للدولة ، والتعامل مع الزكاة كوسيلة أساسية لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر لما تتضمنه من آثار اقتصادية إيجابية.

(٤/١/١)أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، وإمكانية استخدام الزكاة كحل مقترح في تمويل عجز الموازنة العامة لمصر. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:(١) استعراض أسباب عجز الموازنة العامة في مصر.(٢)إيضاح تطور عجز الموازنة في مصر قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.(٣)استعراض مصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر والآثار الاقتصادية لاستخدام تلك المصادر.(٤) تحديد الآثار المختلفة للزكاة.(٥) توضيح المعوقات والحلول لاستخدام الزكاة في مصر كوسيلة في تمويل عجز الموازنة العامة (٦)إيضاح أهم التجارب المتاحة في استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر.(٧) تقديم التوصيات اللازمة في استخدام الزكاة كمصدر جديد لتمويل العجز بالموازنة العامة في مصر.

(٥/١)المنهج المستخدم في البحث: يعتمد البحث على منهج التحليل النظري وذلك من خلال الاستعراض النظري لما يتعلق بالعجز في الموازنة العامة وأسبابه في مصر والمصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة وآثارها ، والآثار المختلفة للزكاة ، وإمكانية الربط بين الزكاة وعجز الموازنة بجعل الزكاة مصدر جديد لتمويل العجز. واستعراض الدراسات السابقة

لكل من مصادر تمويل عجز الموازنة العامة ، والزكاة ، واستخدام البيانات اللازمة للوصول إلى نتائج مفيدة لهذا الإطار.

(٦/١)فروض البحث: يقوم البحث الحالي على فرض رئيسي هو "قد يسهم استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر في خفض الآثار السلبية الناتجة عن الطرق التقليدية المستخدمة في تمويل هذا العجز" وهذا الفرض يمكن تجزئته إلى الفروض الفرعية الآتية:(١) يسهم العجز المتزايد والمستمر في الموازنة العامة في مصر في زيادة الدين الداخلي والخارجي .(٢) تتضمن الطرق التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري (٣)يمكن أن تسهم الزكاة في تمويل نسبة كبيرة من عجز الموازنة العامة في مصر مع تحقيق العديد من الآثار الإيجابية .(٤)استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر يتطلب انشاء مؤسسة رسمية لجباية وانفاق الزكاة.

(٧/١)حدود البحث: تتمثل حدود البحث في حدود مكانية وزمنية ومفاهيمية كما يلي :

أولًا: حدود البحث المكانية: جمهورية مصر العربية.

ثانيًا: حدود البحث الزمنية: يركز البحث على الأعوام التالية٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠٢٠-٢٠٢١ لتقدير الزكاة في الاقتصاد المصري .

ثالثًا: الحدود المرتبطة بمفاهيم البحث: يركز البحث على استخدام مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة المالي والزكاة بأوعيتها المختلفة في إطار الاقتصاد الكلي.

وفيما يلي أهم المفاهيم المستخدمة :

- يشير عجز الموازنة العامة للدولة المالي بأنه الحالة التي تكون فيها الأموال المستلمة من الحكومة أقل من النفقات المطلوبة ، ولذلك تكون المدخرات الحكومية سالبة نظرًا لما تعانيه الحكومة من عجز بموازنتها العامة.

-وتشير الزكاة إلى أنها الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، وتفرض على كل مسلم عاقل بالغ ، يكون لديه أموال يمتلكها امتلاك تام ،خالية من الدين ، نامية ، وتبلغ النصاب، ويمر عليها الحول، وللزكاة ثمانية مصارف ، ولديها أوعية عديدة .

(٨/١) الدراسات السابقة: سوف يتم استعراض الدراسات السابقة في ثلاثة مجموعات الأولي دراسات سابقة لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة ، دراسات سابقة للزكاة ودراسات سابقة لعجز الموازنة العامة والزكاة ، وفيما يلي عرضاً موجزاً لها:

(١/٨/١) دراسات سابقة لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة :سوف يتم استعراض الدراسات السابقة لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة، بشكل مرتب زمنيًا من الاقدم إلى الاحدث. وذلك لمعرفة اهم الآثار الاقتصادية للمصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

١-دراسةعبدالعال(١٩٩٦):هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة نمو الإنفاق الحكومي في وجود عجز بالموازنة العامة للدولة وزيادته بالتطبيق على مصر خلال الفترة ١٩٨٠ /١٩٨١-١٩٩٠/١٩٩١. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي استخدمت فيه معادلة بسيطة ، ومتغيرات هذه الدراسة هي الإيرادات الحكومية ، والإنفاق الحكومي ، وعجز الموازنة العامة. وتوصلت الدراسة أن هناك فجوة بين النمو في النفقات والنمو في الإيرادات مما يؤدي إلى الزيادة في العجز بالموازنة.

٢-دراسةعشماوي(١٩٩٨):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياسات وحلول يمكن إتباعها لمواجهة العجز بالموازنة، بالتطبيق على مصر خلال الفترة ١٩٨٦/١٩٨٧-١٩٩٢/١٩٩٣. واعتمدت على منهج التحليل النظري. وتوصلت لطرق وسياسات مقترحة لعلاج ومواجهة هذا العجز بالموازنة العامة للدولة ، وذلك لتخفيف الأعباء على الدولة وموازنتها.

٣- دراسة الخليل(٢٠٠٤):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياسات يمكن إتباعها لمواجهة العجز بالموازنة العامة. وركزت هذه الدراسة على عجز الموازنة العامة لدول العالم الثالث بشكل عام وسوريا بشكل خاص. واعتمدت على منهج التحليل النظري. وتوصلت لبعض الآراء والسياسات المقترحة لعلاج ومواجهة العجز بالموازنة العامة للدولة ، وذلك لمواجهة ما تعانيه الدولة وموازنتها من أعباء ومشاكل.

٤-دراسة(2004)Wet and Solomon: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين العجز والتضخم بالتطبيق على تنزانيا خلال الفترة١٩٦٧-٢٠٠١. وتناولت نموذج قياسي استخدمت فيه تحليل التكامل المشترك ،ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة العامة، الناتج المحلي ، التضخم ، سعر الصرف. وتوصلت إلى أن عجز الموازنة العامة له أثر كبير وإيجابي ومعنوي على معدلات التضخم. وأن كلًا من التضخم والناتج المحلي يتأثروا بصدمات العجز بالموازنة العامة.

٥-دراسةالحاج(٢٠٠٧):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد سياسات وطرق يمكن إتباعها لمواجهة العجز بالموازنة العامة. وركزت هذه الدراسة على بعض الدول النفطية ، وغير النفطية لمدة خمسة أعوام ١٩٩١-١٩٩٥.واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت لحلول

وسياسات مقترحة لمواجهة وعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة ، لتقليل العبء على الدولة وموازنتها.

٦-دراسة Helmy (2008):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والتضخم ، بالتطبيق على مصر خلال الفترة١٩٨١/١٩٨٢-٢٠٠٥/٢٠٠٦.وتناولت نموذج قياسي واستخدمت الدراسة تحليل يوهانسن، ونموذج تصحيح الخطأ لمتجهه الانحدار الذاتي ، ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة، والتضخم ، وسعر الصرف، والائتمان الممنوح للدولة. وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة العامة ومصادر تمويلها لها تأثير ثنائي الاتجاه على معدلات التضخم ،وأن معامل تصحيح الخطأ المعنوي يشير إلى أن هناك تفاعلات تبادلية بين متغيرات الدراسة.

٧-دراسة لطفي(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حلول وسياسات لمواجهة العجز بالموازنة بالتطبيق على مصر خلال فترة ثورة يناير ٢٠١١. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت إلى بعض الحلول والسياسات المقترحة لمواجهة العجز بالموازنة العامة للدولة.

٨-دراسة يونس(٢٠١٢): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الحلول والسياسات لمواجهة العجز بالموازنة ، بالتطبيق على مصر خلال الفترة ١٩٩١/١٩٩٢-٢٠١٠/٢٠١١. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى طرق وحلول وسياسات مقترحة لعلاج هذا العجز .

٩-دراسة(Labri (2012:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة على المدى الطويل، بالتطبيق على غانا خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠. وركزت هذه الدراسة على استخدام نموذج قياسي لتوضيح أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. وكما أن هذه الدراسة استخدمت التعاون المشترك ليوهانسن ، كما أنها استخدمت أيضًا اختبار السببية لجرانجر. ومتغيرات هذه الدراسة عجز الموازنة العامة والنمو الاقتصادي ،والإنفاق الحكومي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدل النمو الاقتصادي وعجز الموازنة في المدى الطويل.

١٠-دراسة(Noula (2012:هدفت هذه الدراسة لتحديد أثر الاقتراض الداخلي على عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة الإسمي بالتطبيق على الكاميرون خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠٠٩). واستخدمت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت اختبار ADF ، كما إنها أيضًا

استخدمت نموذج تصحيح الخطأ ، واختبار السببية لجرانجر. وأهم متغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة ، ومعدل فائدة الاقتراض الإسمي المحلي. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية مهمة بين العجز في الموازنة العامة ومعدل فائدة الاقتراض الإسمي. وتوصلت أيضًا إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة العامة ومعدل الفائدة الإسمي.

١١- دراسة(Lwanga and Mawejje(2014:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتطبيق على أوغندا خلال الفترة١٩٩٩-٢٠١١. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج تصحيح الخطأ. ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة ، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بحيث أن العجز بالموازنة هو الذي يؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية وليس العكس.

١٢-دراسة(Winnyrose(2014:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والنمو الاقتصادي بالتطبيق على لكينيا خلال الفترة٢٠٠٠-٢٠١٢. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت التكامل المشترك ،واختبار السببية لجرانجر، ونموذج شعاع الانحدار الذاتي. ومتغيرات هذه الدراسة هي النمو الاقتصادي ،عجز الموازنة ،الاستثمار، رأس المال البشري. وتوصلت إلى أن هناك ارتباط سببي ثنائي الاتجاه بينهما وأن عجز الموازنة له تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي .

١٣- دراسة سالم(٢٠١٥):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الحلول والسياسات لمواجهة العجز بالموازنة بالتطبيق على العراق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٢. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت لمقترحات لعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة .

١٤-دراسة(Nkalu(2015:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر العجز بالموازنة على أسعار الفائدة والتضخم والنمو الاقتصادي بالتطبيق على نيجيريا وغانا خلال الفترة١٩٧٠-٢٠١٣. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج الانحدار غير ذي الصلة والمربعات الصغرى ذات المرحلتين ،واختبار التكامل ،واختبارات المعزز ديكيفولار الموسع وفيليبس بيرون في تقدير معادلات الأنظمة. ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة ،أسعار الفائدة

،التضخم ،النمو الاقتصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن عجز الموازنة له آثار سلبية على سعر الفائدة والتضخم والنمو الاقتصادي.

١٥-دراسة(Ricahrd and Ogiji(2016:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والاستقرار الاقتصادي بالتطبيق على نيجيريا خلال الفترة١٩٧٠-٢٠١٣. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت تحليل الانحدار. ومتغيرات هذه الدراسة هي متغيرات تمويل العجز كمصدر خارجي لتمويل العجز، طرق ووسائل مصادر تمويل العجز، مصدر تمويل النظام المصرفي للعجز، المصدر العام غير المصرفي لتمويل العجز، سعر الصرف وسعر الفائدة ،ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي وهي الناتج المحلي الإجمالي . وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباط إيجابي بين العجز بالموازنة العامة للدولة والاستقرار الاقتصادي.

١٦-دراسةالشلبي(٢٠١٧): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الحلول والسياسات لمواجهة العجز بالموازنة بالتطبيق على سوريا خلال الفترة ٢٠٠٥ -٢٠١٢. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت لحلول وسياسات مقترحة لعلاج العجز بالموازنة العامة للدولة.

١٧-دراسة جودة وصالح (٢٠٢٠): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والدين العام بالتطبيق على العراق خلال الفترة الزمنية٢٠٠٣-٢٠١٦ .وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت المنهج التحليلي للبيانات والإحصاءات ،والمنهج الكمي. ومتغيرات هذه الدراسة هي الدين العام ،عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي، ونسبة الدين العام للناتج المحلي ، ومتغير عجز الموازنة الإجمالي. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار العجز بالموازنة يؤدي إلى استخدام الدين العام لتمويل العجز ، وبالتالي يزداد العبء بالموازنة ، بسبب ارتفاع عبء خدمة الدين .

١٨-دراسة محمد(٢٠٢١): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والتضخم بالتطبيق على مصر خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٩. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت منهج تحليلي للبيانات والإحصائيات وأيضًا استخدمت منهج كمي من أجل قياس أثر العجز بالموازنة العامة للدولة على معدلات التضخم. ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة العامة، والتضخم، والعرض النقدي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية وتبادلية بين معدلات التضخم والعجز

بالموازنة العامة للدولة. وتوجد علاقة أحادية بين كمية النقود ومعدل التضخم بحيث كمية النقود تؤثر على معدلات التضخم ولكن معدلات التضخم لا تتأثر بكمية النقود، كما أن لا يوجد علاقة سببية بين كمية النقود وعجز الموازنة العامة.

١٩-دراسة قومني ومقصود(٢٠٢٢): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين العجز بالموازنة العامة والتضخم بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة١٩٨٠-٢٠٢٠. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت شعاع الانحدار الذاتي، ومتغيرات هذه الدراسة هي عجز الموازنة العامة ، ومعدل التضخم. وهذه الدراسة توصلت إلى أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد تسير من العجز بالموازنة العامة إلى المعدلات التضخمية. كما أن هناك تأثير إيجابي للعجز بالموازنة العامة للدولة على المعدلات التضخمية حيث أنه يوجد علاقة طردية بين عجز الموازنة والتضخم .

٢٠-دراسة عاشور(٢٠٢٢): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على العجز بالموازنة العامة بالتطبيق على مصر خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٢٢. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج متجه تصحيح الخطأ ،ونموذج التكامل المشترك. ومتغيرات هذه الدراسة سعر الصرف، معدل التضخم ،سعر الفائدة، الدين الخارجي، عجز الموازنة العامة . وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك عجز هيكلي مزمن بالموازنة، ويرجع إلى العديد من الأسباب كالتباطؤ في معدل النمو وإنه لا يتسم بالاستدامة، ووجود خلل في هيكل الاقتصاد الكلي، وزيادة الإنفاق العام والتوسع به ،والكثير من الصدمات الداخلية والخارجية ، والضعف في منظومة الضرائب.

<u>(٢/٨/١) دراسات سابقة للزكاة:</u>

وسوف يتم استعراض الدراسات السابقة للزكاة ، بشكل مرتب زمنيًا من الاقدم إلى الاحدث. وذلك لمعرفة الاثار المختلفة للزكاة.

١- دراسة رفاعي(١٩٨٣) : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج الفقر بالتطبيق على مصر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة أداة لإعادة توزيع الدخل وتحقيق التكافل الاجتماعي وتمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه وبذلك فهي تساعد في علاج الفقر .

٢-دراسة النجار(١٩٩٠):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج الفقر بالتطبيق على مصر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن للزكاة دور فعال وهام في علاج الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد.

٣-دراسة حضرة(١٩٩٨):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في علاج المشاكل الاقتصادية بالتطبيق على السودان. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة ساهمت في علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية.

٤-دراسة عمر(١٩٩٩):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في علاج الفقر بالتطبيق على مصر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى حتمية المنهج الإسلامي لعلاج مشكلة الفقر في الدول الإسلامية وذلك بالتركيز على الأساليب والأدوات المالية والإسلامية وخاصة الزكاة لدورها الكبير في علاج مشاكل الفقر والفقراء .

٥-دراسة قنديل(٢٠٠٠):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في علاج البطالة بالتطبيق على مصر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك دور فعال للزكاة في معالجة البطالة .

٦- دراسة العلوي(٢٠٠٦):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي ، وعلاج الفقر بالتطبيق على المغرب. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت هذه الدراسة إلى الأهمية الكبرى للزكاة ، ودورها الفعال في علاج الفقر وتحقيق التكافل.

٧- دراسة حميش(٢٠٠٨):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور ديوان الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج البطالة بالتطبيق على الكويت. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أهمية ودور ديوان الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وتوفير الرعاية الصحية وتوفير فرص العمل وتوفير فرص التعلم ومعالجة البطالة والعوز .

٨- دراسة عماوي(٢٠١٠):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة ومؤسستها في تشجيع الاستثمار وعلاج الفقر والبطالة بالتطبيق على فلسطين. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى دور الزكاة في تشجيع الاستثمار، وإعادة توزيع الدخل والثروة ، وحل

مشكلة الفقر، وقيام مؤسسات الزكاة بتوجيه حصيلتها لمعالجة الفقر، والبطالة ، وتوفير الرعاية الصحية ،والخدمات التعليمية .

٩-دراسة Abdulla and Suhaib(2011):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في علاج كثير من المشاكل الاقتصادية بالتطبيق على باكستان. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة قادرة ولها دور كبير وفعال في حل الكثير من المشاكل التي تعوق التنمية والنمو الاقتصادي .

١٠-دراسة طرطار وحفناوي(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج الفقر وتحقيق التنمية بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى دور الزكاة في تحقيق الاستثمار والتنمية ، وعلاج البطالة ومشكلة الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي .

١١- دراسة معطي الله وعمراني(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استثمار أموال الزكاة وتحديد دور الزكاة في علاج الفقر والبطالة بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تثمير أموال الزكاة ،ودور الزكاة في توزيع الدخل والثروة، ودور الزكاة في معالجة البطالة والفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي .

١٢-دراسة زيدان(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في زيادة الطلب الكلي وعلاج الفقر والبطالة بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى دور الزكاة وأهميتها الاقتصادية في زيادة الطلب الكلي ، حيث ترتفع قيمة الاستهلاك الذي هو أحد مكونات الطلب الكلي، ويزداد تبعًا لذلك الاستثمار، وأن للزكاة دور فعال في معالجة البطالة والفقر.

١٣- دراسة صالحي (٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور مؤسسة الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية وعلاج الفقر والبطالة بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسة الزكاة لها دور في مجالات التوظيف ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية المستدامة.

١٤-دراسة قريني(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والبطالة بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري

وتوصلت الدراسة إلى مكانة ودور الزكاة في علاج مشكلة الفقر والبطالة وتحقيق التكافل الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

١٥-دراسة القاضي(٢٠١٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في علاج الفقر والبطالة وتحقيق التكافل بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي وعلاج الفقر وأثر الزكاة في زيادة العمالة والحد من البطالة .

١٦-دراسة وسيلة وأخرون (٢٠١٢) : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة الاستثماري ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت إلى الوظيفة التنموية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي من آثار تنموية مباشرة وغير مباشرة للزكاة في الاقتصاد الإسلامي في علاج مشاكل الفقر والاكتناز ورفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة. وتوضيح الدور الاستثماري للزكاة ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكافل الاجتماعي.

١٧-دراسة نوي(٢٠١٣):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية بالتطبيق على الجزائر بولاية عنابة خلال الفترة٢٠٠٤- ٢٠١٢. واعتمدت على التحليل النظري والميداني. وتوصلت الدراسة إلى أن للزكاة دور في محاربة الاكتناز، وتشجيع الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة. وبالإضافة لدور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال محاربتها للفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي.

١٨-دراسة حدة وحدة (٢٠١٣) : هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة لها دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة والاستثمار وارتفاع عدد الاستثمارات وزيادة الإنتاج ، ومكافحة الفقر وتحقيق التوازن الاجتماعي وانعدام الطبقية ، ورفع معدلات النمو ومكافحة الجريمة ، وتوفير فرص العمل ومحاربة البطالة .

١٩- دراسة عمراوي (٢٠١٤):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في معالجة البطالة بالتطبيق على الجزائر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت هذه الدراسة إلى دور الزكاة في معالجة البطالة ، ودور صندوق الزكاة في الحد من البطالة .

٢٠-دراسة(Azam and others(2014:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية بالتطبيق على باكستان خلال الفترة١٩٨١-٢٠١٣. وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج الانحدار الخطي لطريقة المربعات الصغرى. ومتغيرات هذه الدراسة هي الإنفاق الاستهلاكي لكل فرد، الناتج المحلي ، الزكاة، الاستثمار، رأس المال البشري، التجارة، والإنفاق الحكومي. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، وأن الزكاة لها تأثير معنوي على رفاهية القطاع العائلي والنمو الاقتصادي.

٢١- دراسة لطيافة(٢٠١٥):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور مؤسسة الزكاة في علاج الفقر والبطالة بالتطبيق على قطر. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى دور مؤسسة الزكاة في علاج مشكلتي الفقر والبطالة ، والأثر التوزيعي للزكاة على عرض العمل للفقراء وعلى إنتاجية الفقراء ، وأن استثمار موارد الزكاة توفر فرص العمل للعاطلين.

٢٢-دراسة مسند(٢٠١٥):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور الزكاة في معالجة البطالة والفقر وتحقيق التكافل بالتطبيق على السودان. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة أداة مهمة للضمان الاجتماعي وحل المشكلات الاقتصادية .

٢٣-دراسة(Dally and Frikha(2015:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الاقتصادية للزكاة بالتطبيق على تونس .واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن للزكاة دور فعال في تحقيق التكافل الاجتماعي. وأن للزكاة دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية

٢٤-دراسة(Elkhuluqo(2016:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وجود مؤسسة رسمية للزكاة بالتطبيق على اندونيسيا. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت إلى ضرورة وجود مؤسسة رسمية للزكاة تابعة للدولة ، لكي تنظم الزكاة وتديرها.

٢٥-دراسة(Kasim (2017: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وجود مؤسسة رسمية للزكاة بالتطبيق على اندونيسيا. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة أن للدولة دور هام في تفعيل دور الزكاة الاقتصادي ،وذلك من خلال تدخل الحكومة في إدارة الزكاة بشكل جدي وذلك لتعزيز الإيرادات الحكومية .

٢٦-دراسة(Supryitno(2018:هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الزكاة والعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالتطبيق على ماليزيا خلال الفترة١٩٩٢-٢٠٠٦ . وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج المعادلات الآنية ،وانحدار المربعات الصغرى، ونماذج تحليل الخطأ. ومتغيرات هذه الدراسة الزكاة ، الدخل والاستثمار والاستهلاك ،والنمو الاقتصادي، والدخل الفردي، والإيرادات الحكومية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للزكاة على النمو الاقتصادي والعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي، ومرونة متغير الزكاة على المدى الطويل إيجابية وكبيرة ، وأن الزكاة أداة مالية تؤثر على الاقتصاد في المستوى الكلي.

٢٧-دراسة محمد وأخرون(٢٠١٩): هدفت هذه إلى تحديد الدور التنموي للزكاة ، وتحديد أثر الزكاة وحصيلتها على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل بالتطبيق على السودان خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٦). وتناولت هذه الدراسة نموذج قياسي واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي المتباطئ ذي الفجوات الموزعة ، وتصحيح الخطأ، ونموذج التكامل المشترك. ومتغيرات هذه الدراسة هي الاستثمار الخاص ، والاستهلاك الخاص ، والايرادات العامة ، والناتج المحلي الاجمالي. وتوصلت الدراسة أن للزكاة دور في تحفيز الانتاج ونموه ، وزيادة الاستهلاك والاستثمار. كما توصلت إلى أن الزكاة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

(٣/٨/١) دراسات سابقة للزكاة وعجز الموازنة العامة:

وسوف يتم استعراض الدراسات السابقة للزكاة وعجز الموازنة العامة ، بشكل مرتب زمنيًا من الاقدم إلى الاحدث. وذلك لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة.

١-دراسة منصور(١٩٨٢):هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية توجيه حصيلة الزكاة إلى التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على مصر خلال أربع سنوات مختلفة ١٩٧٦، ١٩٨٠، ١٩٨٥ ، ١٩٩٠. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة وحصيلتها يمكن توجيهها نحو نظام التأمينات الاجتماعية لتحقيق التكافل الاجتماعي .

٢-دراسة مناصرة (٢٠٠٧): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية استخدام الزكاة لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة٢٠٠١-٢٠٠٥. واعتمدت

على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة تقلل العجز بالموازنة العامة من خلال تمويلها للنفقات الاجتماعية للموازنة.

٣-دراسة راشد وأخرون(٢٠١٥) :هدفت هذه الدراسة إلى تحديد إمكانية استخدام الزكاة لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة بالتطبيق على جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣. واعتمدت على التحليل النظري. وتوصلت الدراسة إلى أن الزكاة تساهم في خفض عجز الموازنة العامة بنسبة ٥.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتوجيه الحصيلة للباب الرابع للموازنة العامة للدولة حيث بلغت حصيلة الزكاة المقدرة ١٠٠ مليار جنية مصري.

<u>(٩/١)الفجوة البحثية</u>: ويتضح من استعراض الدراسات السابقة فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت المصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة. أنها ركزت على استعراض أسباب عجز الموازنة العامة ، والآثار الاقتصادية الناتجة عن استخدام تلك المصادر التقليدية دون البحث عن مصادر أخرى لتمويل عجز الموازنة العامة. وفيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت الزكاة. أنها ركزت على الآثار الاقتصادية للزكاة ، دون الربط بين الزكاة وعجز الموازنة العامة للدولة ولم تتناول الآثار الاجتماعية للزكاة. وفيما يتعلق بالدراسات السابقة التي تناولت الزكاة وعجز الموازنة العامة نجد أن تلك الدراسات محدودة للغاية ، ولم تربط بين الزكاة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية ، والمصادر التقليدية لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة. ويتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه يركز على الاقتصاد المصري في الجوانب الآتية:

(١) سوف يركز البحث الحالي على أسباب العجز بالموازنة العامة للدولة ، وأهم المصادر التقليدية لتمويل هذا العجز.(٢) سوف يوضح البحث الحالي أهم الآثار الاقتصادية للمصادر التقليدية لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة ، مع استعراض تطور العجز بالموازنة العامة في مصر.(٣) سوف يتناول البحث الحالي آثار الزكاة الاقتصادية والاجتماعية.(٤)سوف يتناول البحث تجربتين هامتين في اطار استخدام الزكاة شملت المملكة العربية السعودية والسودان، من حيث الهيكل التنظيمي لجباية وإنفاق الزكاة. وطرق الجباية والانفاق للزكاة ، وذلك لمعرفة أهم المعوقات التي تواجه استخدام الزكاة كحل مقترح .(٥) سوف يركز البحث

الحالي على تقدير الزكاة في مصر بأوعيتها المختلفة لفترات زمنية متباعدة(تشمل السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠٢٠-٢٠٢١) ، لمعرفة كيف تطورت الأرقام التقديرية للزكاة في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترات . ومدى امكانية الاعتماد على المبالغ المقدرة للزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر.(٦) سيتناول البحث الحالي أيضًا البيانات الفعلية للزكاة في مصر، بجانب البيانات التقديرية للزكاة لتوضيح حجم الفجوة بين البيانات التقديرية والفعلية للزكاة في مصر ومدى تطورها.(٧) سوف يحاول البحث الحالي الربط بين الزكاة ، والطرق التقليدية لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة في مصر. لتحديد مدى أولوية الاعتماد على الزكاة كحل مقترح لتمويل العجز بالموازنة العامة في مصر . (٨) سوف يقدم البحث الحالي توصيات مقترحة في استخدام الزكاة كوسيلة إضافية ، بجانب مصادر التمويل التقليدية في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة.

(٢) أسباب ومصادر تمويل عجز الموازنة العامة في مصر:

(٢/١) مفهوم وتطور عجز الموازنة العامة في مصر:

هناك العديد من التعريفات لعجز الموازنة العامة ومنها ، أن العجز بالموازنة العامة ظاهرة اقتصادية منتشرة تحدث في العديد من الدول بشكل عام ، عندما تزداد النفقات الحكومية عن الإيرادات المتاحة، وذلك يكون نتيجة سوء تقدير أو تخطيط الحكومة (سعدي ،٢٠١٩). كما يمكن تعريف العجز بالموازنة العامة على أنه الحالة التي فيها تكون الأموال المستلمة من الحكومة أقل من النفقات المطلوبة ، ولذلك تكون المدخرات الحكومية سالبة. كما يعرف العجز بالموازنة العامة بأنه الفرق الواجب على الحكومة أن توفره عن طريق الاقتراض أو من خلال مصادر أخرى (Andrew and Ben,2009). ويعرف العجز بالموازنة العامة على أنه الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال سنة مالية واحدة (Brux,2011).وعجز الموازنة العامة يعرف بأنه الزيادة في النفقات العامة بشكل أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة (Schiller , 2019).

إن عجز الموازنة العامة في مصر ليست بظاهرة مستحدثة ولكنها ظاهرة قديمة وليست بمستجدة ، وهذا العجز المزمن يعوق ما تسعى إليه الدولة من أهداف اقتصادية واجتماعية. وهناك العديد من الدراسات اهتمت بدراسة هذا العجز وتحليله نظرًا لأهميته، وتعاظم آثره الاقتصادي والاجتماعي. ونجد أن مصر لجأت إلى صندوق النقد الدولي وبرامجه ،عندما

واجه الاقتصاد المصري الكثير من المشاكل والاختلالات الاقتصادية. ففي عام ١٩٩١إتبعت مصر برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي. ولكن نظرًا لتعرض مصر لمشاكل اقتصادية عديدة، وارتفاع العجز بالموازنة العامة للدولة دخلت عام ٢٠١٦ ببرنامج آخر مع الصندوق وهو برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل .

هناك العديد من المؤشرات التي تناولتها العديد من الدراسات كالمؤشرات الآتية عجز الموازنة كنسبة من الإيرادات العامة للدولة، عجز الموازنة كنسبة من إجمالي الفوائد المستحقة، عجز الموازنة كنسبة من الدخل القومي، عجز الموازنة كنسبة من الدين العام، عجز الموازنة الحقيقي، معدل نمو عجز الموازنة الحقيقي، عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ،وهذا المؤشر هو الأكثر استخدامًا والأكثر انتشارًا. وسوف يتخذه البحث كمؤشر لقياس العجز ، لأن ارتباط العجز بالناتج المحلي الإجمالي يعكس قدرة الدولة على تحمل العجز وتخطيه أم لا ، فعندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي تقل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.

ويوضح الجدول التالي التطور التاريخي لعجز الموازنة العامة في مصر.

جدول(٢-١) تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٢٢

السنوات	عجز الموازنة بالمليون جنيه	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الاجمالي%
١٩٨٠	٢٧٠٨	١٧,٥
١٩٨١	٤٩٣٩	٢٨,٨
١٩٨٢	٤٩٣٩	٢١,٩٩
١٩٨٣	٥٤٧٨	٢٠,٧٣
١٩٨٤	٥٤٠٠	١٧,٠٤
١٩٨٥	٩٨١٦	٢٦,٢١
١٩٨٦	٩٠٨١	٢٠,٥٨
١٩٨٧	١١٢٩٠	٢١,٩
١٩٨٨	١٤٤٤٠	٢٣,٤٤
١٩٨٩	١١٨٤٨	١٥,٤٣
١٩٩٠	١٤٥٣٣	١٥,١٢
١٩٩١	١٩٦٨٨	١٧,٥
١٩٩٢	٧٥٧٨	٥,٤٥
١٩٩٣	٥٥٢٠	٣,٥١
١٩٩٤	٣٦٩٧	٢,١١
١٩٩٥	٢٥٣٧	١,٢٤
١٩٩٦	٢٩٩٦	١,٣١
١٩٩٧	٢٣٢٨	.٩١
١٩٩٨	٢٨٢٠	.٩٨
١٩٩٩	٨٩٢٣	٢,٩

٢٠٠٠	١٣٢٠١	٣,٨٨
٢٠٠١	١٩٩٨٢	٥,٥٨
٢٠٠٢	٢٢١٨٥	٥,٨٦
٢٠٠٣	٣٩٩٥٣	٩,٥٧
٢٠٠٤	٤٥٢٦٨	٩,٣٣
٢٠٠٥	٥٦٦٣٨	١٠,٥٢
٢٠٠٦	٥٦٢١٣	٩,١
٢٠٠٧	٦١٨٦٠	٨,٣١
٢٠٠٨	٦٧٥٦٣	٧,٥٤
٢٠٠٩	٧٢٣٧٩	٦,٩٦
٢٠١٠	٥٥٠٧٦	٤,٥٥
٢٠١١	٦٤٠٤٤	٤,٦٧
٢٠١٢	٧٨٧٨٠	٤,٧٢
٢٠١٣	٨٣٨١٤	٤,٥١
٢٠١٤	٨٠٧١٢	٣,٧٩
٢٠١٥	٩٤٨٧٨	٣,٨٩
٢٠١٦	٩٥٧٠٢	٣,٥٣
٢٠١٧	١٥٥٩٥٧	٤,٤٩
٢٠١٨	١٤٦٦١٦	٣,٣٠
٢٠١٩	١٣١٩٣٠	٢,٤٨
٢٠٢٠	١٠٩٦٨٤	١,٨٧
٢٠٢١	٩٥٦٤٨	١,٤٩
٢٠٢٢	١٥٩٣١٥	٢,٠٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك الدولي

ويوضح الجدول التالي التطور التاريخي للدين الداخلي والخارجي في مصر.

جدول(٢-٢) تطور الدين الداخلي والخارجي في مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٢

السنوات	الدين الداخلي بالمليون جنيه	الدين الخارجي بالمليون دولار
١٩٩٠	٩٧١٠٠	٣٠٥٠٠
١٩٩١	١٠٦٠٠٠	٣١٦٠٠
١٩٩٢	١١٣٦٠٠	٢٩٢٠٠
١٩٩٣	١٢٥٨٠٠	٣٠٩٠٠
١٩٩٤	١٣٧٠٠٠	٣٣٠٠٠
١٩٩٥	١٥١٠٠٠	٣١٠٠٠
١٩٩٦	١٧١٦٠٠	٣١٠٤٣
١٩٩٧	١٨٨٦٠٠	٢٨٧٧٤
١٩٩٨	٢١٧٠٠٠	٢٨٠٧٧
١٩٩٩	٢٤٥٥٠٠	٢٨٢٢٤
٢٠٠٠	٢٩٠٧٧٧	٢٧٧٨٣
٢٠٠١	٣٢٩٨٠٠	٢٦٥٦٠
٢٠٠٢	٣٧٠٦١٩	٢٨٦٦١
٢٠٠٣	٤٣٤٨٤٦	٢٩٣٩٦
٢٠٠٤	٥٠٤٦٨١	٢٩٨٧٢
٢٠٠٥	٥١٠٨٠٥	٢٨٩٤٩

٢٠٠٦	٥٨٧٤٠٥	٢٩٥٩٣
٢٠٠٧	٦٣٠٩٦٦	٢٩٨٩٨
٢٠٠٨	٦٥٨٣٠٧	٣٣٨٩٣
٢٠٠٩	٧٥٥٢٩٧	٣١٥٣١
٢٠١٠	٨٨٨٧١٥	٣٣٦٩٤
٢٠١١	١٠٤٤٨٩٨	٣٤٩٠٦
٢٠١٢	١٢٣٨١٣٧	٣٤٣٨٤
٢٠١٣	١٥٢٧٣٧٨	٤٣٢٣٣
٢٠١٤	١٨١٦٥٧٨	٤٦٠٦٧
٢٠١٥	٢١١٦٣٤٥	٤٨٠٦٢
٢٠١٦	٢٦٢٠٦٦٢	٥٥٧٦٤
٢٠١٧	٣١٦٠٨٦٤	٧٩٠٣٢
٢٠١٨	٣٦٩٦٤٠١	٩٢٦٤٣
٢٠١٩	٤٢٨٢١١٢	١٠٨٦٩٩
٢٠٢٠	٤٧٤٢٠١٧	١٢٣٤٩٠
٢٠٢١		١٣٧٨٥٩
٢٠٢٢		١٥٥٧٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على البنك المركزي

ويتضح من الجدولين السابقين أن الفترة قبل وبعد برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي (١٩٨٠-١٩٩٠)،(١٩٩١-٢٠١٥)، وأيضًا في فترة برنامج الإصلاح الاقتصادي الجديد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(٢٠١٦-٢٠٢٢) ، كان هناك معاناة من ارتفاع العجز بالموازنة العامة للدولة في جميع مراحل تطوره ، وارتفاع مبالغ مصادر تمويله من دين خارجي ، ودين داخلي ، والتي تعد من أهم الأسباب الرئيسية للعجز.

(٢/٢) أسباب عجز الموازنة العامة في مصر:

وتتمثل أسباب العجز بالموازنة العامة للدولة في أسباب عديدة بعضها يتعلق بالنفقات العامة والتي تؤدي إلى ارتفاعها ، والبعض الأخر يتعلق بالإيرادات العامة والتي تؤدي إلى انخفاضها وفيما يلي استعراض لتلك الأسباب:

أولًا: الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام وأهمها:

١- ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الأجنبي والمحلي : هي من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة بشكل مستمر من خلال أقساط وفوائد هذا الدين ،التي تستهلك نسبة كبيرة من الموارد العامة للدولة. وبالأخص الدين الخارجي فكل ما يتم تحقيقه نتيجة استخدام و استثمار أموال هذه القروض يوجه لسداد هذا الدين. وما يزيد الأمر تعقيدًا عدم ثبات سعر

الفائدة ،واتجاهها للارتفاع وتغير سعر صرف العملة. أما بالنسبة للدين الداخلي فهو يخلق مشاكل مالية كبيرة منها مثلًا حدوث أثر انكماشي على اقتصاد الدولة ، لأنها تتسم بارتفاع أسعار الفائدة لتجذب مدخرات الأفراد(الخليل ، ٢٠٠٤) .

٢ – التضخم: يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام الإسمي، ومع شدة التضخم تضطر الحكومة لزيادة الأجور، والرواتب لتعويض العاملين عن انخفاض دخولهم الحقيقية ، حيث تقل القوة الشرائية لدخولهم(poindexter , 1981). وأيضًا تتزايد مخصصات الدعم السلعي ،ونجد أن التضخم يؤدي إلى تأكل وتدهور القيمة الحقيقية لإيرادات الدولة (الشبلي ، ٢٠١٤).

٣- الإنفاق العسكري: الإنفاق العسكري يشكل نسبة عالية من إجمالي النفقات العامة ، و يرجع الارتفاع في هذه النفقات إلى الحروب، وعدم الاستقرار السياسي، والأمني. فالنفقات العسكرية لا تتوقف على مخصصاتها من رواتب ،ولكن تشتمل على نفقات خاصة لاستيراد جميع احتياجاتها ومتطلباتها العسكرية(الخطيب و زهير،٢٠٠٧).

٤- العمالة الحكومية :تتميز العمالة الحكومية بكثافتها الشديدة ، وبالتالي ذلك يؤثر في الزيادة في حجم النفقات الجارية عن طريق الزيادة في الأجور والرواتب (دردوري ،٢٠١٤).و نجد أن جزء لابأس منه من هذه العمالة لا جدوى لها ، وذلك يسبب زيادة النفقات.

٥- التنمية الاقتصادية والنهوض بمستوى المعيشة والقضاء على الفقر والتخلف: مع رغبة الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية تتجه للقيام بالعديد من المشروعات وتطوير البنية التحتية من بناء الجسور، الطرق ،إلخ. كما أن معظم الدول لها دور هام في أن يكون لديها الحاجة لزيادة الإنفاق لتقديم برامج الصحة والتعليم والفقر، وكل ذلك يتطلب أموالًا ضخمة فيزداد حجم الإنفاق العام ويزداد عجز الموازنة Lwangaand Mawejje,2014,Richard and Chinedu, 2015).

٦-عدم كفاءة النفقات العامة : التبذير في إنشاء المباني الحكومية الفخمة وإنفاق الكثير لتجهيزها (دردوري ، مرجع سابق). بالإضافة إلى انتشار المحسوبية والفساد، فالفساد من الظواهر الدولية التي تلحق الضرر بالعديد من العمليات الإدارية والتشريعية. وتتسبب في عدم تحقيق النمو والتنمية المرغوبة وحكومات الدول هي التي تقع عليها المسئولية كاملة تجاه هذا الفساد، نتيجة لسوء إداراتها وعدم ملائمة نظمها الرقابية والمحاسبية. لابد من

تعظيم وتحسين دور الهيئات الرقابية لتعديل ما تم تشويهه في المسار الاقتصادي (عفان ،٢٠٠٩).

٧- الدعم الحكومي وارتفاع الإنفاق العام على الاستهلاك: تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يزيد من حجم النفقات العامة. حيث تقوم الحكومة بتقديم الدعم في مختلف المجالات (الخليل ،٢٠٠٤). وزيادة الإنفاق الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الاقتراض الأجنبي، وتدهور قيمة العملة المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وهذا يؤدي إلى تدهور وضع الحساب الجاري(Lwanga and Mawejje , 2014) .

٨- موقع الدول النامية الضعيف في الاقتصاد العالمي : هذا ألحق بها الكثير من الخسائر ، سواء في تدهور شروط التبادل التجاري ، أو تقلب أسعار الصرف في الأسواق النقدية الدولية ، أو استيراد التضخم. وزيادة نزعة الحماية ضد صادرات هذه الدول النامية نصف المصنعة والمصنعة ،وبالتالي ذلك له تأثير قوي على إيرادات هذه الدول بشكل كبير. وأيضًا يزيد من إنفاقها العام حيث ارتفاع أسعار واردات هذه الدول(الخليل ، مرجع سابق) .

٩- الأزمات الاقتصادية: تتعرض العديد من الدول للأزمات الاقتصادية فتضطر إلى زيادة نفقاتها للقضاء على تلك الأزمات ،وهذه الأزمات تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة. فمثلًا عند حدوث أزمة في الإنتاج، تسعى الدولة إلى انتهاج برامج جديدة للخروج من الأزمة، والذي يتطلب زيادة في الإنفاق العام(عفان ، مرجع سابق) .

١٠- سياسة التمويل بالعجز :هذه السياسة يتم استخدامها كإحدى أدوات تمويل التنمية ، حيث تقوم الحكومة بإحداث عجز عن عمد في موازنتها ، عن طريق الإصدار النقدي الجديد ، وفشلت هذه السياسة في تحقيق أهدافها (سالم، ٢٠١٥) .

ثانيًا: الأسباب والعوامل عديدة التي تؤدي إلى انخفاض الإيراد العام وأهمها:

١- التهرب الضريبي: تعد الضرائب المصدر الأول والأساسي للإيرادات العامة في الدول النامية صغيرة الحجم. وتعاني أغلب الدول النامية من مشكلة التهرب الضريبي الذي أدى إلى ظهور القطاعات غير الرسمية. والتهرب الضريبي يتسبب في انخفاض حصيلة الضرائب ، وبالتالي الانخفاض في الإيرادات العامة ، لأن الضريبة تمثل قدر لا بأس به من

الإيرادات العامة للدولة (زكي ،١٩٩٢). وربما يكون من أسباب هذا التهرب ارتفاع الضريبة ،فليس دائمًا رفع الضريبة ينتج عنه الوصول للإيرادات المطلوبة فعلينا البعد عن رفع معدلات الضريبة التي تخلق التهرب الضريبي(chamberlin and yueh,2006).

٢- جمود وعدم مرونة النظام الضريبي: كل دولة لها نظامها الضريبي الخاص بها ، الذي من خلاله تقوم بتحقيق أهدافها. ونجد أن البطء في مسايرة التطورات المحلية والعالمية ، يؤثر بشكل سلبي على تطور النظام الضريبي، وذلك يؤثر على الإيرادات العامة بشكل سلبي (زكي ، مرجع سابق). والآن مع وجود نظام التحول الرقمي ربما يساهم هذا في مرونة النظام.

٣- كثرة المزايا والإعفاءات الضريبية: تؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة للدولة ، فنجد أن الدولة تقوم بتقديم الامتيازات لجذب الاستثمارات الأجنبية ، التي تكون في العموم في شكل إعفاءات ضريبية كبيرة ، وبالتالي هذه الإعفاءات تضر بإيراداتها (قدي ، ٢٠٠٣). وربما إذا تم الاستغناء عن تقديم هذه الامتيازات لجذب الاستثمار، ربما يكون هناك أساليب أخرى يجب البحث عنها لجذب هذه الاستثمارات، والتي لا تضر بالاقتصاد القومي.

٤-المتأخرات المالية: هي التأخر في تحصيل الضريبة في ميعادها في وقت استحقاق الالتزامات الضريبية ووقت السداد الفعلي حيث لا يتزامنا فيتم الدفع عادة في وقت لاحق. وذلك يقلل من عائدات الضرائب الحقيقية، وهذه الظاهرة تؤثر على الإيرادات العامة للموازنة العامة للدولة. (Helmy,2008، رمزي ، مرجع سابق).

٥- تدهور السعر العالمي للمواد الخام :تتميز الدول النامية بوفرة في المواد الخام وتشكل النسبة الأكبر من صادراتها التي تعتمد عليها في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وقد سعت الدول المتقدمة للتأثير على أسعار المواد الخام وخفضها مقارنة بالسلع الصناعية للحد من مكاسب الدول النامية. واعتماد الكثير من الدول النامية على أن تكون صادراتها من المواد

الخام ، جعلها تعاني من هذا التدهور في الأسعار. والذي يتسبب في انخفاض الإيراد العام لانخفاض حصيلة النقد الأجنبي وبالتالي يزداد عجز الموازنة العامة (نصحي ، ١٩٨٦) .

٦- سيطرة الضريبة غير المباشرة على النظام الضريبي: تهيمن الضريبة المباشرة على الثروة، ورأس المال، والدخل على إجمالي موارد الحكومة في الدول الرأسمالية. بينما تهيمن الضريبة غير المباشرة على الإنفاق، والاستهلاك، والتداول، والإنتاج على إجمالي موارد الحكومة في الدول النامية. وذلك لسهولة تحصيل الضريبة غير المباشرة ،وأن حصيلتها لا بأس بها ولا تتطلب جهاز ضريبي ذو كفاءة. وعدم عدالة الضرائب غير المباشرة في الدول النامية لها أثر تضخمي حيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار كما أن الأفراد يتحملونها دون تمييز (الخليل ، مرجع سابق) .

٧- ارتفاع أهمية الضريبة الجمركية: في البلدان النامية ترتفع الضريبة المفروضة على قطاع التجارة الخارجي من إجمالي موارد الحكومة ، وذلك يرجع إلى أهمية هذا القطاع لاعتباره المصدر الأساسي للعملة الأجنبية ، وما يتميز به من سهولة التحصيل ما عدا الحالات التي يكون فيها صعوبة في الرقابة على خروج و دخول السلعة(الخليل ، مرجع سابق). ولكن هذا الوضع تغير مع العولمة الاقتصادية ونشأة منظمة التجارة العالمية منذ يناير ١٩٩٥،حيث تم تخفيض القيود الكمية وغير الكمية على التجارة الخارجية وانخفضت حصيلة تلك الضرائب.

٨- الإدارة الضريبية الضعيفة : عدم القدرة على التوسع في الوعاء الضريبي نتيجة انتشار الفساد ،الذي أدى إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي. فنجد امتناع المكلفين عن دفع الضرائب الذين يجب عليهم دفعها جزئيًا أو كليًا ، من خلال تقديم إقرار غير صحيح أو إخفاء الوعاء الضريبي ماديًا (الشبلي، مرجع سابق) .

<u>(٣/٢)الآثار الاقتصادية للمصادر التقليدية لتمويل عجز الموازنة العامة:</u>

تتعرض العديد من الدول لعجز الموازنة العامة بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وعوامل عديدة أخرى كما أوضحنا، فيزداد الإنفاق العام بمعدل أكبر بكثير من الإيراد العام ، مما يسهم في تواجد وزيادة عجز الموازنة العامة. وتسعى الحكومة إلى تمويل هذا العجز وعلاجه ،وتمويل العجز يمكن النظر إليه أيضًا كاستراتيجية سياسية تؤخذ كعنوان لمشكلة اقتصاد كلي مثل انخفاض نمو الناتج (Richard and Chinedu, 2015).والأساليب الرئيسية لتغطية وتمويل هذا العجز كالتالي : الإصدار النقدي الجديد (طباعة النقود) ، الاقتراض

الداخلي ، الاقتراض الخارجي، و هذه الطرق لتمويل عجز الموازنة قد يكون لها تأثيرات سلبية على الجوانب الحقيقية أو المالية للاقتصاد (Legeida,2000).

وتتعدد الآثار الاقتصادية الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد حيث تشمل:

١- التضخم: فطباعة النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ،ويزداد العرض النقدي ويقل الادخار لدى الأفراد لمواجهة الارتفاع المستمر في الأسعار(Fischer and Easterly,1990). حيث أن الإصدار النقدي الجديد يسهم في ارتفاع الطلب على المنتج الاستهلاكي وخاصة مع ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف الجهاز الإنتاجي نفسه(شامية ،١٩٨١). والزيادة في مستويات التضخم تزيد من عجز الموازنة العامة للدولة ، ويعود ذلك لعدم استجابة حصيلة الضرائب للارتفاع (دردوري ، مرجع سابق).

٢-سعر الصرف: تفقد النقود أهم خاصية بها ، وهي كونها مخزن للقيمة ، ويحتفظ الأفراد بأموالهم بالعملات الأجنبية. وذلك يؤثر بشكل سلبي على العملة المحلية ، ويقل سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملة الأجنبية (دردوري ، مرجع سابق).

٣- إعادة توزيع الدخل القومي: يعاد توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب الدخول المرتفعة ، ولغير صالح ذوي الدخول الثابتة والمنخفضة ، بما يلحق بهم الضرر، ويخلق ذلك الفوارق الطبقية (عباس ، ٢٠١٣) .

٤-الإستثمار:في حالة عدم وجود توسع مالي مع التوسع النقدي يترتب عليه زيادة في سعر الفائدة ، ويقل الإنفاق الاستثماري الخاص ، وتقل عملية التنمية الاقتصادية نظرًا لارتفاع تكلفة مشاريع التنمية (عباس، مرجع سابق). فينخفض الاستثمار الكلي ويبتعد الأشخاص عن توجيه ادخارهم للاستثمار المنتج ، والاتجاه إلى الاستثمار غير المنتج ، مثل الذهب والعقارات والأراضي ، نظرًا لانخفاض قيمة العملة المحلية (دردوري ، مرجع سابق).

٥- رؤوس الأموال :رؤوس الأموال تهرب إلى الخارج نظرًا لتدهور قيمة العملة المحلية ، وارتفاع أسعار الفائدة ،وانخفاض فرص الاستثمار ، وذلك يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد القومي(دردوري ، مرجع سابق).

٦- ميزان المدفوعات: يحدث عجز بميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الأسعار ، وزيادة الواردات ، وانخفاض الصادرات (دردوري ، مرجع سابق). حيث أن ارتفاع الدخل الناجم عن

الإصدار النقدي الجديد ،يزيد الطلب على المنتج المحلي والأجنبي. ونتيجة ذلك ترتفع الواردات ، ونظرًا لارتفاع الأسعار المحلية تنخفض الصادرات (أحمد ، ١٩٩٧).

ومن أهم الآثار الاقتصادية للاقتراض الداخلي ما يلي :

١-الزيادة المستمرة للعجز في المستقبل: عجز كل عام يتم إضافته إلى دين العام السابق، ويزداد رصيد العجز. وأيضًا تزداد أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وبالتالي يرتفع عجز العام القادم (نحاس ، ٢٠٠٩) ، و ذلك يعد التأثير السلبي الأول والذي يترتب عليه باقي الآثار نظرًا لزيادة العجز .

٢-إرتفاع أسعار الفائدة: نجد أنه كلما زاد الاقتراض الداخلي كلما زاد سعر الفائدة في السوق المحلي ، وذلك يعوق الاستثمار فيقل النمو الاقتصادي. ومع احتياج الحكومة للاقتراض الداخلي تلجأ لزيادة سعر الفائدة على السندات ، وأذون الخزانة لتحفيز شراؤها. وعندما تقوم البنوك التجارية بشرائها تقل السيولة لديها، فتقوم هي الأخرى برفع سعر الفائدة على الودائع لجذب الأفراد لتعوض نقص السيولة (عفان ، ٢٠١٤). وإذا اعتبر البنك المركزي أن ارتفاع أسعار الفائدة غير مرغوب فيه ، فإنه يميل إلى شراء سندات لدعم أسعارها وخفض أسعار الفائدة. وستعمل عمليات السوق المفتوحة المستمرة من قبل البنك المركزي على زيادة عرض النقود بشكل مستمر، مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار (Helmy,2008).

٣-التضخم : الاقتراض الداخلي يخلق تأثير تضخمي على الاقتصاد ، ولا يشجع الاستثمار الأجنبي ، ويقلل من الصادرات ويزيد من الواردات ، ويزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل ، ويخفض معدل الادخار ويشجع على التبذير في النفقات (Winnyrose,2013).

٤-أثر الإزاحة: قوة الحكومة السوقية في سوق الائتمان توفر لها القدرة في الحصول على قروض بمبالغ ضخمة بسعر فائدة منخفض عن المتاح للقطاع الخاص ، وبالتالي نرى أثر الإزاحة ظاهر للائتمان المتوفر للقطاع الخاص (schiller,2019).

٥- التراكم الرأسمالي: هو الطريق للنمو الاقتصادي في الدول ، والزيادة في هذا الاقتراض يؤدي إلى رفع سعر الفائدة. وبالتالي سوف يتأثر معدل العائد المتوقع على رأس المال فينخفض الدافع على الاستثمار ، وينخفض الائتمان المتاح للقطاع الخاص ، ويرتفع التضخم (عفان ، مرجع سابق). وارتفاع الاقتراض كنسبة من الناتج المحلي في البلدان النامية تقريبًا ١. % في المتوسط ، يساهم في خفض الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي تقريبًا ٠٤. %(Ibid,2011) .

٦-الإفراط في الاقتراض المحلي : يساهم في انخفاض الإنتاجية الكلية ،وبالتالي ينخفض النمو الاقتصادي ، أما في حالة انخفاض الاقتراض المحلي يحدث العكس. كما أن يوجد أيضًا آثار بعيدة المدى لهذا الانخفاض في الاقتراض المحلي، حيث يكون هناك حافز على الادخار والعمل وتحمل المخاطر ، وتزداد الحوافز بتقليل الدين أو إلغاؤه ، والسبب في ذلك أن المعدلات الضريبية المتوقعة تقل بسبب توافر المال الذي كان سيدفع كفوائد لخدمة هذا الدين من موارد الدولة العامة ، وبالتالي تزداد الإنتاجية الكلية (عفان، مرجع سابق) .

٧- الاستهلاك :عندما يرتفع الاقتراض المحلي بشكل هائل تقوم الحكومة بتعديلات مالية قد تكون ضارة .فمع زيادة سعر الفائدة المحلي، وارتفاع مستويات الدين تكون قدرة الدولة في المستقبل للحصول على قروض جديدة أقل. فتقوم بتقليل الإنفاق أو زيادة المعدلات الضريبية ، وكل هذا يؤثر بشكل كبير على الاستهلاك الخاص. كما أن ارتفاع الاقتراض المحلي يمتص السيولة المتوفرة عند الأفراد من خلال شراؤهم للأوراق المالية للحكومة، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي والاستهلاك والنمو الاقتصادي مستقبلًا (عفان، مرجع سابق).

٨- الإفراط في إصدار أذون الخزانة: يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ،وزيادة عبء خدمة الدين فتزداد النفقات العامة للدولة. وتلجأ الدولة للقيام بإصدار نقدي جديد ويترتب على ذلك ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (Winneyrose,2013،لطفي ، مرجع سابق).

ومن أهم الآثار الاقتصادية للاقتراض الخارجي ما يلي :

١- سعر الصرف: إن الاعتماد على مصادر الاقتراض الخارجية، والذي يكون في الغالب بالعملة الأجنبية ويغير في سعر الصرف. وهذا الاقتراض شأنه شأن السحب من الاحتياطي النقدي الأجنبي ، ويؤدي إلى تدهور قيمة العملة ،مما يؤثر في نهاية المطاف على قيمة الدين الخارجي المعبر عنه بالعملة المحلية(Fischer and Easterly, 1990 ; Alagidede,2016).

٢- الصادرات: يؤدي الاقتراض الخارجي إلى ارتفاع سعر الصرف، مما يؤثر على أداء الصادرات ، ويؤدي إلى تدهورها. حيث تصبح صادرات البلاد أقل قدرة على المنافسة ،أو تؤدي إلى نقل الموارد بعيدًا عن إنتاج المواد القابلة للتداول لإنتاج غير قابل للتداول مما يؤدي

إلى النمو في رصيد الدين الخارجي للبلاد ، والتي يمكن أن تؤدي إلى أزمة الديون (Easterly and Hebbel ,1993;Brownbridge and Mutebile , 2007 ;Priewe and Herr ,2005).

٣-الإفراط في الاقتراض الأجنبي: مع خفض القيمة الحقيقية للعملة المحلية لعدم الوقوع في مصيدة الدين نتيجة الإفراط في الاقتراض الأجنبي. ترتفع أعباء الاقتراض الخارجي بشكل كبير من أقساط وفوائد ، ويرتفع عجز الموازنة العامة للدولة ، ويرتفع سعر الفائدة المحلي ، ويقل الائتمان للقطاع الخاص ، وينخفض الحافز للاستثمار ، ويقل النمو الاقتصادي ، ومع هبوط الدين العام الخارجي وانخفاضه يحدث العكس . كما أن ارتفاع هذا القرض يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج ، وبالتالي يرتفع العجز في حساب رأس المال وتقل القيمة الحقيقية للعملة (عفان ، مرجع سابق) .

٤-أعباء خدمة الدين :غالبية هذه القروض تكون بسعر فائدة معوم ، وبالتالي يزداد عبؤه وخصوصًا عند قيام البلدان المتقدمة باستخدام سياسات نقدية ومالية جديدة ، تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة فيها (Putunoi and Mutuku,2013). كما أن كون القرض بالعملة الأجنبية مع التغيرات التي تحدث في سعر الصرف ،سيؤثر في نهاية المطاف على قيمة الدين الخارجي المعبر عنه بالعملة المحلية، وبالتالي تزداد أعباء خدمة الدين ثقلًا(Alagidede,2016).

٥-الإنتاجية:عندما تقوم الدولة بالاقتراض الخارجي فإن هذا يعني أن نسبة هائلة من الناتج المستقبلي سوف يوجه للوحدات الإنتاجية الأجنبية. وهذا له تأثير سلبي يتمثل في انخفاض الحوافز عند الوحدات الإنتاجية المحلية ، وكذلك بشأن ارتفاع عدم التأكد الخاص بالسياسة المالية التي ستقوم الدولة المقترضة بإتباعها مستقبلًا. وذلك يكون له تأثير هيكلي على الاستثمارات ذات الأجل القصير، بشكل يكون مرغوب عن طويلة الأجل وكل ذلك يكون له تأثير سلبي على التراكم الرأسمالي ، والنمو الاقتصادي والإنتاجية(Patillo,2002)

٦-الإستهلاك:عندما يرتفع الاقتراض الخارجي بشكل هائل تقوم الحكومة بتعديلات مالية ضارة ، فمع زيادة سعر الفائدة المحلي ، وارتفاع مستويات الدين تكون قدرة الدولة في المستقبل للحصول على قروض جديدة أقل. فتقوم بتقليل الإنفاق أو زيادة المعدلات الضريبية وكل هذا يؤثر بشكل كبير على الاستهلاك الخاص. كما أن ارتفاع الاقتراض الخارجي يمتص السيولة المتوفرة عند الأفراد من خلال شراؤهم للأوراق المالية للحكومة ، وبالتالي ينخفض

الطلب الكلي ، والاستهلاك ، والنمو الاقتصادي مستقبلًا ، فهو له نفس تأثير الاقتراض الداخلي (عفان، مرجع سابق)

٧- العجز عن سداد القروض الأجنبية: الاقتراض الخارجي يوفر للحكومة الفرصة لتزيد مواردها من الخارج دون تأثير على القطاع الخاص ، كما إنها سوف توفر قروض للقطاع الخاص في شكل عملات صعبة. ولكن في حال عدم القدرة على سداد القروض الأجنبية سوف تقوم الدولة بإصدار الأوراق المالية الحكومية ، والتي يكون لها نفس النتيجة المترتبة على الاقتراض المحلي سالفة الذكر(Patillo and others,2002).

٨- أثر خدمة الدين: خدمة الدين يشكل عبء كبير على الدولة نظرًا لخروج جزء من الدخل القومي إلى الخارج ،وقد يرفع ذلك من عجز ميزان المدفوعات. كما أن خروج الأموال لسدادها بالخارج يسبب آثار انكماشية ، حيث يقتطع من القوة الشرائية الداخلية جزء ويتم توجيهه للخارج في صورة عملات أجنبية. وبالتالي تقوم الدولة برفع الضرائب وزيادة عبئها لعلاج العجز المتواجد في ميزان المدفوعات (دردوري ، مرجع سابق).

(٣) تقدير الزكاة في مصر وتجارب في جباية وإنفاق الزكاة:

(١/٣) آثار الزكاة وتقديرها في مصر:

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة ، وتفرض على كل مسلم عاقل بالغ ، يكون لديه أموال يمتلكها امتلاك تام ، خالية من الدين ، نامية ، وتبلغ النصاب، ويمر عليها الحول. وتعرف الزكاة في الاصطلاح وفقًا لأشهرها حيث تتعدد التعريفات ، بأنها "الحصة المقدرة في الأموال التي فرضها الله عز وجل " (العوضي ، ٢٠٠٨). وللزكاة ثمانية مصارف هم الفقراء ، المساكين ، العاملين عليها ، المؤلفة قلوبهم ، في الرقاب ، الغارمين ، في سبيل الله ، ابن السبيل. وهناك أوعية عديدة للزكاة كزكاة الفطر ، وزكاة المال، زكاة الثروة الحيوانية ، زكاة الثروة الزراعية ، عروض التجارة ، زكاة المستخرجات ، زكاة كسب العمل والمهن الحرة ، زكاة المستغلات. وفضلًا عن أهميتها الكبرى ومكانتها في الإسلام كشعيرة دينية فهي تعد أداة اقتصادية واجتماعية.

وتتواجد آثار اقتصادية عديدة للزكاة تتمثل أهمها فيما يلي:

١- إعادة توزيع الدخل وسرعة دوران النقود: تشكل الزكاة وسيلة لتوزيع الدخل للقضاء على الفوارق الاقتصادية القائمة بين اقتصادات الدخل من الطبقة العليا والطبقة الدنيا (Nurlita

and Ekawaty ,2018)، حيث يتم الأخذ من الغني لإعطاء الفقير، وبالتالي يظهر أثر الزكاة لإعادة التوزيع على الدخل القومي وسرعة دوران النقود. هناك تأثير مباشر للزكاة بأنها قامت بزيادة الدخل وتوفير دخل لمن لا يتوافر له دخل من خلال مصارف الزكاة ، وبالتالي هذه الزيادة في الدخل يتبعها زيادة في الاستهلاك ، ولأثر الزكاة على الاستثمار يكون تأثيرها على زيادة سرعة دوران النقود ، حيث يتم تحريك النقود من حالة الخمول إلى الحركة وسرعة الدوران عن طريق الإنفاق الاستهلاكي للفقراء والأغنياء بالاستثمار (القاضي،٢٠١٢). كما نلاحظ أن اتسام الزكاة بشكلها الدائم، والمنتظم، وإنها تيار دائم كل عام، يساهم في اكتمال الدورة النقدية. فالزكاة قد نلجأ لاتساعها وتضيقها لحماية الاقتصاد من مخاطر التقلبات الاقتصادية (خريسات،١٩٩٦).

٢-الإنفاق الاستهلاكي والاكتناز: الزكاة تساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي على المدى القصير ، فمصارف الزكاة تسهم في ارتفاع الإنفاق على استهلاك الخدمات والسلع ، من خلال انتقال الدخل إلى المساكين والفقراء في صورة نقدية وتوجيهه لشراء السلع والخدمات ، أو بتقديم السلع والخدمات في صورتها العينية (شحاته ، ١٩٧٧). وأيضًا باقي المصارف سوف ينشأ لديهم قوة شرائية جديدة تزيد من ميلهم الحدي للاستهلاك ، نظرًا لارتفاع دخولهم فكلما زاد الدخل زاد الميل الحدي للاستهلاك والعكس صحيح ، لتحقق الزكاة مستوى اقتصادي مرتفع (عناية ، ١٩٨٩ ،مشهور، ٢٠٠٥) .

أما الاكتناز فتحارب الزكاة الاكتناز ، وتعد الزكاة عقاب يعاقب به المكتنز ، حيث تستقطع الزكاة من الأموال، وإذا لم يتم تشغيل هذه الأموال وتنميتها سيتم تآكل تلك الأموال. ولذلك تفرض الزكاة على المال المستثمر من عائده وتفرض على المال غير المستثمر من أصله لمنع الاكتناز (عفر، ١٩٨١)،ويقضى عليها بشكل تدريجي. فأخذ ٢.٥ % من المال الذي يزيد عن حد النصاب ، يقلل المال المكتنز في أقل من ٥ أعوام بمقدار ١٠٪ ، وثلث تلك الأموال في أقل من ١٧ عام (قحف ، ١٩٧٩) ، ويقضى على ذلك المال المكتنز تمامًا في فترة تقل عن ٤٠ عام (بابللي ،١٩٨٢) .وذلك لا ينطبق على الأموال فقط ، ولكن أيضًا الأراضي والأعيان تتآكل في حالة اكتنازها وعدم استثمارها وتنميتها.

٣- الاستثمار والإنتاج : تعمل الزكاة على محاربة ومكافحة الاكتناز سعيًا للاستثمار ، للحفاظ على تلك الأموال من نفادها، وبتشغيل واستثمار تلك الأموال ، تتحقق الأرباح التي تستقطع منها الزكاة فيتم الحفاظ على رأس المال والعمل على تنميته(صقر، ١٩٧٨)، ونجد أن الزكاة بذلك الشكل تعمل على رفع الطاقة الإنتاجية ، من خلال عدم ترك رؤوس الأموال عاطله، والقيام بتشغيلها بشكل كامل في العديد من مجالات الأنشطة المختلفة، أيًا كان إنتاجها مادي أو خدمي (القرضاوي ، ١٩٨٠) .

ولتحفيز الزكاة على الاستثمار، نجد أن الهدف من الاستثمار هو الربح الذي يتم تحقيقه ، من خلال توظيف الأموال في أنشطة منتجة (أبو السعود ،١٩٨١). ولتحقيق ذلك لابد أن معدل الربح يتجاوز ٢.٥٪ التي تمثل معدل الزكاة التي تفرض على المال ، حتى لا يتساوى الربح مع مبلغ الزكاة فلا ينمو المال ويتآكل (نذير ، ٢٠١٤). وكلما ارتفع العائد كلما قل معدل الزكاة مقارنة بما تحقق من أرباح (شهاب ،٢٠٠٣).

وتساهم الزكاة في حماية المستثمرين من مخاطر الاستثمار ، من خلال مصرف الغارمين حيث يتم استخدام أموال الزكاة للقيام بتعويض المشاريع التي تتعرض للأزمات المالية ، وبالتالي ذلك يشجع المستثمرين على الدخول في المشاريع التي يحتاج إليها الاقتصاد القومي مهما ارتفعت بها نسبة المخاطر(مشهور ، ١٩٨٦، Daly and Frikha, 2015). كما تساهم في سداد الديون للمدينين الذين لا يقدرون على سداد هذه الديون (دنيا، مرجع سابق ، Abdelbaki,2014).

٤-التضخم والركود الاقتصادي: تساهم الزكاة في التقليل من حدة التضخم ومشاكله ، فالتضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية يؤدي إلى الزيادة في أسعار السلع المنتجة (النصر وعبدالله ، ٢٠٠٢ ، زكي ، ١٩٨٠). والزكاة تعمل على مواجهة ذلك بأنها تعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية لكل القطاعات والموارد التي يزداد الطلب عليها، وبذلك يتم تشغيلها بشكل كامل مع وجود الحوافز المقدمة للمستثمرين والتحفيز على الاستثمار، كل هذا يساهم في توفير العناصر الإنتاجية للقطاعات بأسعار منخفضة (قحف ، مرجع سابق) ، وعندما يصاحب الزيادة في الأجر زيادة في الإنتاج ، فإن هذه الزيادة في الاجور لا تسبب تضخم (عفر ، مرجع سابق).

كما هناك التضخم الذي يعود للاختلال الهيكلي فمثلًا التضخم المصاحب للصادرات ، وبدفع الزكاة عن عائد الصادرات يساهم في توجيه الباقي من العائد لمواجهة الزيادة في

الطلب المحلي ، وعدم توجيهه لشراء السلع المستوردة مما يساهم في تقليل التضخم(مشهور، مرجع سابق). كما تساهم الزكاة في تقليل التضخم المرتبط بالتنمية من خلال ارتفاع الاستهلاك على السلع الضرورية التي تمثل القاعدة الأساسية للإنتاج والتنمية والبعد عن السلع الترفيهية ، وتوجيه المدخرات للاستثمار المحلي ،وإلى الاستثمارات ذات الطلب المرتفع. وأيضًا يكون هناك إمكانية لتوفير العملات الصعبة بالإقبال على شراء السلع ذات الإنتاج المحلي (القرعان والحكيم ، ٢٠١٥) ، وبالتالي نجد أن الزكاة تواجه التضخم من خلال تحفيز الزكاة على الاستثمار، وهذا الدور يعمل على زيادة الإنتاج ، وبناءً عليه يزداد العرض الكلي للخدمات والسلع لمقابلة الزيادة في الطلب (الخطيب ، ٢٠٠٩) .

كما أن مع التواجد لحصيلة الزكاة بشكل سنوي منتظم لا يوجد الحاجة لطباعة النقود لتوافر الأموال اللازمة لإنفاقها ، وهذه الدورة النقدية تقلل من الركود الاقتصادي ومخاطره (مشهور، مرجع سابق). ونجد أنه يتم التحكم في العرض النقدي من خلال تجميع الزكاة في صورة نقدية ، وذلك لتقليل العرض النقدي ، وقد يتم تحديد نسبة معينة لجمع أموال الزكاة ، فترفع هذه النسبة أو تخفض على حسب الظروف الاقتصادية السائدة والوضع التضخمي(التركماني ، ١٩٨٨).كما يمكن تحصيل الزكاة في شكل عيني وليس نقدي ويتم توزيعها في هذه الصورة العينية. وهذا يقلل من المخزون السلعي للمنتجين الذين تجب عليهم الزكاة ، ولا يتوافر مجال للادخار لمستحقي الزكاة(هنية وآخرون ، ٢٠١٢).

٥-البطالة :وللزكاة دور فعال في مكافحة البطالة فالزكاة تسعى لتحقيق التشغيل الكامل الذي يحصل فيه كل فرد أراد أن يعمل بمعدل الأجر السائد ، ودون صعوبة في تحقيق ذلك (Lerner,1951) من خلال تأثيرها بجانب العرض والطلب (مشهور، مرجع سابق).

وفيما يتعلق بأنواع البطالة فهناك أنواع عديدة والزكاة قادرة على مواجهتها. فبالنسبة للبطالة الإجبارية يكون دور الزكاة فيها توفير فرص عمل لهؤلاء الأفراد من خلال تمويلهم بالأموال لعمل مشاريع تتوافق مع خبراتهم، كما أن مصرف العاملين عليها يوفر فرص عمل من خلال جمع وصرف الزكاة ، ومصرف الغارمين يساهم في الحفاظ على فرص العمل. أما فيما يتعلق بالبطالة الاختيارية لا تعطى من الزكاة وبالتالي فإن الزكاة تحارب البطالة

الاختيارية(القرضاوي،٢٠٠١) ،أما العاجز فله شأن آخر لأنه لا يقدر على العمل، فيأخذ من أموال الزكاة ما يكفيه ليحقق له حد الكفاية(عمراوي،٢٠١٤).

البطالة المقنعة يكون دور الزكاة لمواجهتها زيادة العرض من عناصر الإنتاج بالتعاون مع عنصر العمل، حيث هذا النوع من البطالة يظهر نتيجة الانخفاض في عناصر الإنتاج التي تتعاون مع عنصر العمل ، ونجد أن عنصر العمل هنا تتسم إنتاجيته بالانخفاض نتيجة التدهور في المستوي التعليمي، والصحي، وعدم مقدرته على التكيف والتفاعل مع التكنولوجيا ، ووسائل الإنتاج الحديثة(Myrdal,1968)، ويترتب على ذلك تكدس العمالة في القطاعات الحكومية والزراعية، حتى تتساوى إنتاجيتهم الحدية للصفر. فتعمل الزكاة على زيادة الاستثمارات لكل من رأس المال والأرض، وبالتالي تزداد الطاقة الإنتاجية، وتتوافر العديد من فرص العمل في مجالات إنتاج لا تتسم بانخفاض إنتاجية العامل الحدية (مشهور ، مرجع سابق).

البطالة الاحتكاكية التي تعود لانخفاض الطلب الفعلي ، يكون دور الزكاة لمواجهتها تحقيق استثمارات بشكل كبير تساهم في تحقيق التشغيل الكامل، من خلال سد الفجوة المتواجدة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي يزداد الطلب الفعلي(متولي،١٩٨٣). أما البطالة الهيكلية تعمل الزكاة على زيادة إنتاجية العمل، من خلال تقديم برامج تعليم وتدريب لإعادة تأهيل العاملين بشكل يساعدهم على التنقل بين مختلف فروع الإنتاج، وتوفير الأكل، والملبس، والمسكن، والعلاج للعاملين، وإعطاء طلبة العلم من أموال الزكاة الذين لا يستطيعون التوفيق بين الدراسة والعمل. وفيما يتعلق بالبطالة الدورية تعمل الزكاة على تشجيع التغير في الظروف الإنتاجية، وعلاج الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي (منصور وحمداني ، ٢٠١٣).

٦-الفقر: ونجد أن للزكاة دور فعال في علاج الفقر ، ونظرًا لأهمية هذه المشكلة نجد أن الله سبحانه وتعالى جعل المصرف الأول والثاني للزكاة هم الفقراء والمساكين، وإذا كان الفقر يرجع سببه الرئيسي للبطالة وأنواع وتصنيفات الفقر المرتبطة بالبطالة ، فالزكاة تعطى للفقير العاطل القادر على العمل ليصبح عامل منتج بتوفير الآلات ووسائل الإنتاج اللازمة لحرفته ومهنته (عبدالله ، ١٩٨٩) لتوفير العمل المناسب له. كما يتم إنشاء المشروعات الصغيرة للعاطلين بتوفير رأس المال ليس فقط نقدًا، ولكن أيضًا على شكل معدات إنتاج ، وإنشاء وحدات عمل مع إشراك المهنيين في مجالاتهم ، ويتم توظيف الفقراء في الأعمال ويتعلمون

إدارة الأعمال التجارية(Anwar andothers,2017). فهدف الزكاة ليس مجرد إمداد هؤلاء الفقراء بأموال بشكل مؤقت، أو دوري ومنتظم، إنما هدفها أن يتحول هؤلاء الفقراء أخذين الزكاة، إلى أغنياء وملاك يعطوا الزكاة (القرضاوي، ١٩٧٣)وبذلك تم علاج الفقر المدقع.

وفيما يتعلق بالبطالة ودور الزكاة في مكافحة البطالة بالتفصيل التي تعد سببًا من أسباب الفقر فقد تحدثنا عنها ،وبالتالي يتم علاج الفقر الموسمي وغيره من أنواع الفقر المرتبطة بالبطالة. حيث نجد أن الفقر والبطالة ظاهرتين شديدين الالتصاق ببعضهما البعض ، فعلاج أحدهما يكون علاج للآخر. وفيما يتعلق بفقر العاجزين فيعطوا من أموال الزكاة لتوفير جميع احتياجاتهم، ومتطلباتهم بما يحقق لهم حد الكفاية (القرضاوي ، ٢٠٠١).أما بالنسبة لذوي الإعاقة تنقسم لفئتين فئة عاجزة تمامًا عن العمل ،فيعطوا من أموال الزكاة وتكون المساعدة لهم مقدمة بشكل دائم لتوفير جميع احتياجاتهم ومتطلباتهم بالشكل الذي يحقق لهم حد الكفاية. أما المساعدة المؤقتة تكون لذوي الإعاقة الذين تتوافر لديهم القدرة على العمل ،ولا تمثل إعاقتهم مشكلة في مزاولة العمل ،ولكن تنقصهم بعض الاحتياجات التي تساعدهم على العمل كتوفير سيارة ، طرف صناعي ، توفير عمل يتناسب مع ظروفهم الخاصة ، تدريبهم وإعادة تأهيلهم، إلخ (العوران ،١٩٩٩). وبذلك يتحقق لنا حسن استغلال للموارد البشرية والعمل على تنميتها. وفقر القادرين أو فقر الدخل يعطوا من أموال الزكاة ما يكفيهم ليغطوا متطلباتهم وحاجتهم التي لا يغطيها دخولهم (القرضاوي، مرجع سابق).أما فيما يتعلق بفقر الصدمات فسوف نتناوله في الفقرات القادمة في مواجهة الزكاة للأزمات والكوارث.

وهناك العديد من الآثار الاجتماعية المرتبطة بالبطالة والفقر التي تشمل أهمها:

١–تقليل معدل الجريمة: أوضحت الدراسات الاجتماعية أن هناك علاقة طردية بين الفقر والجريمة. ونجد أن بدور الزكاة في القضاء على الفقر ومكافحة البطالة السابق التحدث عنها في الفقرات السابقة، تساهم بشكل كبير في مكافحة الجريمة. كما أن الزكاة تلعب بهذا الشكل دورًا هامًا في المحافظة على الموارد الاقتصادية من أنفس وأموال نتيجة لارتكاب الجريمة ، وتوفير الوقت ، والجهد، والتكاليف المرتبطة بمواجهة الجريمة ومكافحتها من شرطة ومحاكم وسجون(عبدالعزيز،٢٠٠٠)

٢- مكافحة الإلحاد والإرهاب: يساهم الفقر بشعور الفرد بالحرمان، وشتات العقل ،فيفقد الشخص ثقته وعلاقته بربه ،فيلحد ، قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :"كاد الفقر أن يكون كفرًا". وقيام الزكاة بدورها في مواجهة البطالة والقضاء على الفقر، يواجه هذا الكفر، فعندما يجد الشخص أنه يحيا حياة كريمة، وله عمل يكسب منه ويلبي به حاجاته، سوف لا يشغله شيء عن عبادة الله سبحانه وتعالى وأداء فرائضه.

أما فيما يتعلق بالإرهاب وما نعانيه منه في الكثير من الدول من خراب ،ودمار ،وتكاليف مادية وأيضًا معنوية باستشهاد الكثير من الأشخاص في مواجهة هذا الإرهاب، فمعظم هؤلاء المرتزقة يعملون من أجل المال نظرًا لفقرهم ،وعدم عملهم. والزكاة قادرة على مواجهة ذلك بتوفير لهم العمل وتلبية احتياجاتهم، واستغلال هؤلاء الأفراد في الإنتاج ، والتنمية، وتقدم مجتمعهم ،بدلًا من تدميره .

٣- مواجهة التشرد: هذه الظاهرة منتشرة ويعاني منها المجتمع، ونتيجة تواجد هذه الفئة يترتب عليها الكثير من المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع من سرق ونهب وقطع طرق ،ويقوم بعمل ذلك نظرًا لبطالته وفقره(حضرة،١٩٩٨). وبالتالي فهم يمثلون خطر على أنفسهم والمجتمع ومصدر لانتشار الفساد، فيعطوا من أموال الزكاة (القرضاوي، مرجع سابق)حتى يعيشوا حياة كريمة ويتوفر لهم جميع احتياجاتهم وتوفير فرص العمل المناسبة للقادرين منهم.

٤- تقليل انتشار الجهل والمرض: يعتبر الفقر من الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الجهل والمرض، فإذا توفر للفرد المسكن الصحي، والغذاء السليم نظرًا لارتفاع المستوى المعيشي الخاص به، وتوافر لديه القدرة على العلاج عند مرضه، سوف ينخفض انتشار المرض في المجتمع وهذا ما تسعى إليه الزكاة لتحقيقه. كما أن الزكاة تسعى إلى محو الجهل ونشر العلم، فيجوز أخذ طالب العلم الفقير من أموال الزكاة، وإن كان غنيًا وتفرغ للعلم حيث كان هناك تعارض بين العلم والعمل يجوز أن يأخذ من أموال الزكاة(القرضاوي، مرجع سابق ،Meerangani, 2019) ويعد توفير احتياج الفرد من تعليم وصحة بشكل جيد استثمار بشري، يساعد في ظهور المهارات والقدرات اللازمة للتنمية،(عوض،١٩٨٣ ،Al Azizah and Choirin ,2018).

٥-محاربة الإدمان: يرتبط الإدمان وتناول المواد المخدرة والكحوليات بنسبة كبيرة بالفقر والبطالة، والزكاة دورها علاج ما يعاني منه الفرد من بطالة وفقر حتى لا ينجرف لذلك، وبالتالي تساهم الزكاة في مكافحة هذه المشكلة وحصرها.

٦- حل مشاكل العزوبة: نظرًا للفقر والبطالة والعبء المادي للزواج ، يعاني الشباب من مشكلة العزوبة. وترتب على ذلك ظواهر سيئة يعاني منها المجتمع والتي يترتب عليها عدم أمن واستقرار المجتمع ؛ ولذلك تقوم الزكاة بدورها في إعانة هؤلاء الشباب بتوفير المال اللازم لشؤون الزواج والعمل المناسب لمن لا يعمل حتى يستطيعوا الزواج.

٧- حل الخصومات والمنازعات: قد يحدث بين الأفراد، والقبائل، والجماعات والدول منازعات وخلافات، وربما يكون الصلح بينهم يتطلب أموال كديات أو تعويضات لبعض الخسائر والتلفيات وإلحاق الضرر والأذى بين الطرفين، فأغلب النازعات ترجع لأسباب مالية. فيتم أخذ هذه الأموال من أموال الزكاة ؛ وذلك من أجل الصالح العام ، والحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره (عثمان،١٩٩٩، Yusoff,2008).

٨-الأزمات والنوازل: يتعرض الكثير من الأشخاص إلى الأزمات، والكوارث الخارجة عن إرادتهم، وقد تسبب لهم الفقر ليتحول الشخص الغني إلى شخص فقير. فيحق له الأخذ من أموال الزكاة بما يكفيه لإعادته إلى وضعه المادي والاجتماعي قبل ما مر به من جائحة(القرضاوي، مرجع سابق). كما يجوز نقل أموال الزكاة من بلد لآخر لمواجهة الأزمات والنوازل، ولكن يشترط أن تكون هذه الأموال من الزكاة زائدة عن حاجة الدولة ، لتنقل هذه الأموال للدولة الأخرى المحتاجة التي تكون على مسافة قريبة منها، ثم نتجه إلى البلد التي تليها بالمسافة، وهكذا(عبداللطيف،٢٠٠٧).

٩- التكافل الاجتماعي: هو العمود الذي يستند عليه المجتمع بأفراده، في مواجهة الأزمات العامة والخاصة التي تعرقل مسار التنمية (Tag El Din,1986).وبذلك الشكل يتحقق التكافل الاجتماعي ،والذي يعني أن أفراد المجتمع يقوموا بالاشتراك في الحفاظ على المصلحة العامة والخاصة ، وإبعاد الفساد والضرر المادي والمعنوي (حجازي ،٢٠٠٥). فكلما يصلح شأن الفرد يصلح المجتمع بآسره (المولي ،١٩٩٨). وبالتالي يحقق التكافل الاجتماعي الحماية لما تم تحقيقه من تقدم ، وإنجازات اقتصادية ، وإنمائية حتى لا تتعرقل

عملية التنمية ، ويهدر كل ما بذل من وقت ، وجهد، ومال في سبيل تحقيقها(مشهور، مرجع سابق).

وسوف نتناول تقدير الزكاة في مصر لنستخدم هذه الأموال المقدرة لتمويل العجز بالموازنة العامة ، والتعرف على إمكانية استخدام الزكاة لتمويل العجز بالموازنة العامة ، لتكون مصدر جديد لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة. وسوف نقدر الزكاة لثلاثة سنوات غير متتالية وهم(٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٦-٢٠١٧، ٢٠٢٠-٢٠٢١) وكانت مصر تعاني خلال هذه السنوات من عجز شديد بموازنتها العامة. وقد تم اختيار سنوات متفرقة وغير متتالية لنرى هل يحدث نمو من فترة لأخرى بمبالغ الزكاة أم سوف تنخفض ، ولنرى مبالغ الزكاة في أوقات عدم الاستقرار والمشاكل كيف تكون هذه المبالغ ضعيفة أم جيدة، فإذا كانت جيدة نستنتج إنها ستنمو وتزداد أكثر في أوقات الاستقرار.

١- زكاة الفطر المقدرة = عدد السكان المسلمين (تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على عدد سكان مصر بالبنك الدولي ونسبة السكان الأقباط المصريين حوالي ٥٪ من إجمالي عدد السكان المصريين بواسطة مصدر مسئول بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)xمبلغ زكاة الفطر كحد أدنى بالجنيه(دار الإفتاء المصرية)

٢- تقدير زكاة المال: أ- تقدير زكاة الودائع=إجمالي ودائع البنوك بالفوائد(تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري، البنك الأهلي)+ صافي المبيعات لشهادات الاستثمار بالفوائد(تم حسابها بواسطة الباحث اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري ، البنك الأهلي)+إجمالي الودائع الخاصة بصندوق التوفير بالبريد بالفوائد (تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري ،الهيئة القومية للبريد المصري)+إجمالي الودائع الخاصة ببنك ناصر الاجتماعي بالفوائد(تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات البنك المركزي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) ×٢.٥٪.

ب- تقدير الزكاة للسندات والأسهم : قيمة الزكاة المقدرة للسندات والأسهم= إجمالي القيمة للسندات والأسهم (تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية) ×٢.٥٪

ج- تقدير الزكاة لشركات التأمين: قيمة الزكاة المقدرة لشركات التأمين= قيمة صافي رأس المال العامل ×٢.٥٪

د-تقدير الزكاة لشركات السمسرة والصرافة: قيمة الزكاة المقدرة لشركات السمسرة والصرافة= قيمة صافي رأس المال العامل(تم احتسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) ×٢.٥٪

٣-تقديرالزكاة لعروض الصناعة والتجارة: قيمة الزكاة المقدرة لعروض الصناعة و التجارة = صافي قيمة رأس المال العامل للقطاع العام والخاص(تم احتسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) ×٢.٥٪

٤-زكاة المستخرجات: أ-قيمة الزكاة المقدرة المستخرجات المعادن والمناجم= صافي رأس المال العامل(تم احتسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ×٢.٥٪

ب- قيمة الزكاة المقدرة لمستخرجات الأنهار والبحار =قيمة الثروة السمكية×٢.٥٪

ج- قيمة الزكاة المقدرة للعسل وشمع العسل = قيمة العسل وشمع العسل(تم حسابها بواسطة الباحثة اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)×٥٪

٥- قيمة الزكاة المقدرة للثروة الحيوانية =قيمة الماشية(البنك الدولي)×٢.٥٪

٦- قيمة الزكاة المقدرة لكسب العمل والمستغلات =صافي الأرباح والدخل بعد خصم الضريبة(البنك المركزي ، مصلحة الضرائب المصرية)×٢.٥٪

٧-تقدير الزكاة للمحاصيل الزراعية: توضح دراسة (لنصر،٢٠٠١) أن حصيلة زكاة المحاصيل الزراعية تمثل ٤٣٪ من إجمالي حصيلة الزكاة المقدرة للقطاعات المختلفة، و اعتمادًا على هذه الدراسة اعتمدت دراسة راشد على أن تجعل هذه النسبة ٢١.٥٪ بدلًا من ٤٣٪، وذلك بافتراض أن ٥٠٪ من المحاصيل هي التي تصل إلى النصاب و٥٠٪ الأخرى لا تحقق النصاب(راشد وآخرون، مرجع سابق).

ويمكن تلخيص الارقام الخاصة بتقدير الزكاة في مصر في السنوات المختلفة وقد تم مراعاة تقريب تلك الارقام إلى المليون جنيه من خلال الجدول التالي.

جدول(٣-١) تقدير الزكاة في مصر لسنوات مختلفة

البيانات / السنوات	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢١/٢٠٢٠
زكاة الفطر	٥٣٢	١٢١٥	١٥٥٧
زكاة المال	٧٠٨٢٠	١٨٠٨٠٤	٢٩٩٩٧٠
زكاة عروض الصناعة والتجارة	٢١٤٦	٤١٧٦	٥٤٦٣
زكاة المستخرجات	١٤٢٩	٤٤٥٣٠	٥٠١٥١
زكاة الثروة الحيوانية	١١٣٤	٢٥٦٣	٢٦٨٨
زكاة كسب العمل والمستغلات	٨٨٨٣	٦٥٩١٨	٤٥٢٩٠
زكاة المحاصيل الزراعية	١٧٦١٦	٦٤٠٦٨	٨٦٥٥١
إجمالي الزكاة المقدرة	١٠٢٥٥٩	٣٦٣٢٧٥	٤٩٠٦٦٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

وسوف يوضح الجدول التالي الفجوة البيانات الفعلية والمقدرة للزكاة بالمليون جنيه.

جدول(٣-٢) الفجوة بين الزكاة الفعلية والزكاة المقدرة لمصر لسنوات مختلفة

الزكاة / السنوات	إجمالي موارد الزكاة ببنك ناصر الاجتماعي بالمليون جنيه	إجمالي موارد الزكاة ببيت الزكاة والصدقات بالمليون جنيه	إجمالي قيمة الزكاة الفعلية بالمليون جنيه	إجمالي قيمة الزكاة المقدرة بالمليون جنيه	الفرق بين الزكاة الفعلية والمقدرة بالمليون جنيه
٢٠١٧/٢٠١٦	٤٠٦	٤٩٠	٨٩٦	٣٦٣٢٧٥	٣٦٢٣٧٩
٢٠٢١/٢٠٢٠	٩٣٠.٤	١١٥٠	٢٠٨٠.٤	٤٩٠٦٦٩	٤٨٨٥٨٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادًا على ما قامت به من تقدير للزكاة ، وبنك ناصر الاجتماعي ، وبيت الزكاة والصدقات المصري

يوضح الجدول السابق أن هناك فجوة كبيرة بين الزكاة الفعلية والتي لا تخضع لقانون في جبايتها، والزكاة المقدرة التي تعبر عن مقدار الزكاة في حالة تقنينها، فالفجوة في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ تقدر بحوالي٣٦٢٣٧٩ مليون جنيه، والفجوة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ تقدر بحوالي٤٨٨٥٨٩مليون جنيه.

(٢/٣) تجارب مختلفة في جباية وإنفاق الزكاة:

١- تجربة المملكة العربية السعودية(بليماني،٢٠٠٨،www.gazt.gov.sa) : تعد المملكة أكبر اقتصاد في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا للسوق الحر. وهي من اكبر

اقتصادات العالم فهي صاحبة الترتيب السابع عشر على مستوى العالم اقتصاديًا. والنفط هو عصب اقتصاد المملكة ويمثل نسبة كبيرة من صادراتها. كما أن المملكة تعد من القوى صاحبة التأثير اقتصاديًا وسياسيًا في العالم. المملكة العربية السعودية دولة عربية اسلامية تطبق الشريعة الاسلامية ، وتقوم بتقنين الزكاة لتطبيقها للشريعة الاسلامية ، والزكاة مصدر للدخل ، والمملكة تسعى لتنويع مصادر الدخل بها.

المملكة العربية السعودية تطورت بها الزكاة حتى أن وصلت إلى صورتها الحالية هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. وأن الهيئة لها هيكلها التنظيمي الخاص بها وهو عبارة عن قطاعات ووكالات يخضعوا لمجلس إدارة يتكون من عدة أعضاء. كما أن الهيئة لها العديد من الخصائص كالإلزام بنص القانون ، أن هناك أموال الدولة لا تخضع للزكاة ولكن الذي يخضع بشكل إلزامي هي حصص الدولة في رؤوس أموال الشركات لكون غرضها تجاري ، وأن الاستثمار السعودي خارج المملكة لا يخضع للزكاة ، تحصل الزكاة من السعوديين أفرادًا وشركات، الزكاة ترتبط بشكل مباشر بوزارة المالية التي تمثل السلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن التطبيق، أما الهيئة فدورها تقدير وجمع الزكاة. والهيئة لها أيضًا العديد من الاهداف التي تسعى لتحقيقها كنشر الوعي لدى الاشخاص الخاضعين للزكاة ، وتدعيم الجانب الأمني ، وتحسين بيئة الاعمال الخاصة ، رفع أداء وكفاءة مختلف أجهزة الدولة.

وأن الهيئة تتبع عدة أساليب وأسس لجباية وصرف الزكاة خاصة بها وبما يتناسب مع قوانينها ولوائحها ، فزكاة الزروع والثمار يتم تقديرها على أساس مبدأ الخرص حيث يتم عمل زيارات ميدانية للحدائق والمزارع لتقدير الزكاة لها. وزكاة الانعام تتم جبايتها من خلال العاملين عليها فيخرجوا في الشتاء والصيف لعمل الزيارات الميدانية ويتم الاحصاء وتسجيل الاعداد ، ويتم التقدير وفقًا للأسعار المحددة وتورد الحصيلة لوزارة المالية. زكاة الدخل يتم التقدير بشكل جذافي لمن ليس لديه دفاتر محاسبية ، ومن لديه دفاتر يتم التقدير وفقًا للقواعد والضوابط التي يتم تطبيقها على الحسابات النظامية. كما أن هناك زكاة الفنادق يتم التقدير على أساس صافي ربحها خلال السنة المالية ، ويقدر هذا الربح على أساس التسعيرة الرسمية للفندق ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المناطق من حيث انشغال الغرف خلال العام ، زكاة وكالات السفر الزكاة هنا تكون وفقًا للحد الأدنى لرأس المال الذي تحدده

الأنظمة من أجل إنشاء مثل هذه الوكالات. زكاة الإنتاج الفني حيث يتم تقدير الزكاة بناءً على الأرباح والإيرادات من عقودها الموقعة مع الدولة بالإضافة إلى رؤوس أموالها. ويتم التقدير وفقًا للضوابط والقواعد .

كما أن هناك عدة أساليب لتوزيع وصرف الزكاة تقوم بها مديرية الضمان الاجتماعي التي تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويتم حصر الفئات المستحقة بعد دراسة ملفاتهم وبعد ذلك يتم الترتيب تبعًا للاحتياج. ولم تترك الأمور غير خاضعة للرقابة، ولكن اتخذت العديد من الإجراءات الرقابية الشرعية والإدارية والمالية المناسبة.

٢- تجربة السودان: السودان تعتمد على موارد طبيعية عديدة ، ولكن اعتمادها الأساسي يكون على الزراعة حيث أن ٨٠٪ من السكان يعملوا في الزراعة ، بالإضافة إلى الصناعات المعتمدة على الزراعة. السودان تعاني من كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فهي تعاني من الفقر ، البطالة ، التضخم ، تعويم العملة ، صراعات داخلية وحروب، إلخ. وهي دولة عربية اسلامية تقنن الزكاة لتطبيقها للشريعة الاسلامية ، والزكاة تعد مصدر دخل لها هي بحاجة إليه.

وقد تطورت الزكاة في السودان حتى أن وصلت إلى صورتها الحالية ديوان الزكاة السوداني ، وأن الديوان له هيكله التنظيمي الخاص به ويتكون من سلطة إشرافيه وتنظيمية ، وسلطة تنفيذية وسلطة رقابية. الديوان له العديد من الخصائص أن الدولة هي من تتولى أمر جباية وانفاق الزكاة ، أن تكون الزكاة إلزامية ، الاخذ بكل الآراء الفقهية ، يتميز الديوان بمرونة التشريع لقانون الزكاة ، استخدام مبدأ المفاضلة وعدم المساواة في توزيع إيرادات الزكاة على المصارف ، لا يوجد تقسيط في الزكاة حيث يتم دفعها دفعة واحدة ، ولا تسقط الزكاة بمرور أعوام عليها في حالة عدم الدفع(آدم ،٢٠١٧، بليماني ، مرجع سابق، مسند ،٢٠١٥). كما أن له العديد من الاهداف الذي يسعى لتحقيقها كتطبيق الزكاة لكونها فريضة ، تحديد الفئات المكلفة بأداء الزكاة والمستحقة للزكاة ، التقليل من حدة الفقر، استثمار أموال الزكاة ،السعي لتوسيع مفهوم الأموال الخاضعة للزكاة(يوسف وقبة ،٢٠١٢؛ بودلال وبوكليخه ، ٢٠١٣؛ مرابط وبركان ،٢٠١٣؛ علي،٢٠١١ ؛ أحمد ،٢٠٠٦).

وأن الديوان يتبع عدة أساليب وأسس لجباية وصرف الزكاة خاصة به وبما يتناسب مع قوانينه ولوائحه ، فزكاة عروض الأموال والتجارة تعتمد على مبدأ تقويم العروض ، ومبدأ الحول ، بلوغ النصاب ، ويتم التقدير ثم التحصيل ويتم الدفع على دفعة واحدة. زكاة الثمار

والزروع يتم جبايتها من خلال العاملين من المزارع مباشرة وقت الانتهاء من الحصاد ويعتمد على أسلوب الخرص. زكاة الانعام تختلف أسلوب جبايتها من ولاية لأخرى وفقًا لظروف البيئة ويتم الاحصاء والتقدير وفقًا لضوابط القانون. زكاة المستغلات يتم توزيع اقرارات ويتم التقدير وفقًا لتلك الاقرارات بعد التدقيق فيها من الجهات المختصة. أما زكاة الاجور والرواتب فيتم استقطاع الزكاة من خلال الجهات التي تدفع الاجور والرواتب ، كما يتم فرض ضريبة على الاجور والرواتب أيضًا. زكاة المهن الحرة يتم احتساب الزكاة لدخولهم عند بلوغها النصاب عند قبض الدخل(بليماني، مرجع سابق ؛جيلالي والعلمي،١٩٩٠).

وهناك عدة أساليب لتوزيع وصرف الزكاة يتم اتباعها حيث يخضع صرف الزكاة وتوزيعها للعديد من الاسس وأهمها الاولوية في العطاء للمصارف ووفقًا لشروط فمثلًا الفقراء والمساكين يشمل أصحاب الدخول الضعيفة ، وأن يكونا غير قادرين على القيام بعمل اضافي ، ومثال أخر طلاب العلم أن يكونوا مقيدين بمؤسسة تعليمية ، ولا يكون لهم شخص يعولهم ، وهكذا. ويتم التعرف على الفئات المستحقة من خلال الاحصاءات العلمية وكشوفات اللجان المحلية والتزكية للأشخاص الموثوق بهم. كما أن لم تترك الأمور غير خاضعة للرقابة، ولكن اتخذ العديد من الإجراءات الرقابية الشرعية والإدارية والمالية المناسبة(بليماني، مرجع سابق ؛محمد ،٢٠٠٤).

(٣/٣)المعوقات والحلول لاستخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر :

تعاني مصر من عجز مزمن وكبير بموازنتها العامة ، وتعتمد على مصادر تقليدية لتمويل هذا العجز وتسبب هذه المصادر العديد من الآثار السلبية ، لذلك هناك حاجة لمصدر جديد لتمويل العجز بالموازنة العامة لا يسبب تلك الآثار السلبية وهذا المصدر هو الزكاة. ولكن هناك معوقات للزكاة منها عدم قوة الوازع الديني وغياب الوعي ، امتناع الاشخاص المكلفين بأداء الزكاة عن دفها سواء جهلًا بأدائها أو تعمدًا ، وغياب دور الدولة وعدم تقنين الزكاة. ويمكن مواجهة تلك المعوقات من خلال تدخل الدولة وقيامها بتقنين الزكاة وتنظيم جباية وانفاق الزكاة ، نشر الوعي الديني ، فرض العقوبات على المتهربين من أداء الزكاة .

ولابد من تقنين الزكاة حيث أن التقنين يساعد في تعليم الأفراد أمور دينهم ، الاستفادة من الآثار المختلفة للزكاة ، واستخدام الزكاة كمصدر جديد لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة ، وحماية حقوق الفقراء والمساكين من الضياع ، كما أن هناك عدة مبادئ يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقنين الزكاة وهي أن الاحكام الاساسية تستند للقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، التوسع في الآراء الفقهية ، توضيح الأموال الواجب فيها الزكاة ومقدارها ، واعلام الناس بالقانون وما يتعلق به من لوائح.

ونجد أن هناك مؤسسات رسمية للزكاة في مصر ولكن الزكاة بها اختيارية ، كبنك ناصر الاجتماعي ومؤخرًا بيت الزكاة والصدقات المصري ولكن نجد أن هذه المؤسسات لديها العديد من العيوب فهي لا تقنن الزكاة ولا تستخدم الزكاة في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة ، ولا تستخدم الزكاة بالشكل الأمثل الذي يحقق آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، عدم توافر الرقابة الكافية ، غياب الدور الاعلامي. فلابد من وجود مؤسسة حكومية رسمية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بالاستقلال المالي والاداري وتتولى جباية وتوزيع الزكاة طبقًا لقانون الزكاة الذي يلزم المكلف بأدائها بما يتوافق مع أحكام الشريعة ومواردها هي الزكاة ، الصدقات ،النذور ، الهبات ، التبرعات ، الاعانات.

الجهاز التنظيمي المقترح للمؤسسة يتكون من السلطة الإشرافية تمثلها مجلس إدارة المؤسسة وأعضاء المجلس ، رئيس مجلس الإدارة يمثله وزير المالية ، وشيخ الأزهر، ومفتي الجمهورية ، والأمين العام، وعدد من الأعضاء ينتمون لمجالات مختلفة تخدم المؤسسة كالاقتصاد ، والاستثمار، والتكنولوجيا والاتصالات، القضاء... إلخ، بأن يكونوا أفراد ممثلة لكل وزارة وممثلين أيضًا من القطاعات والمؤسسات الهامة والمؤثرة كالبنك المركزي وهيئة السوق المالي ، وممثلين لدول شقيقة يتم التعاون بينهم في مجال الزكاة. السلطة التنفيذية ويمثلها الأمين العام ويتولى الإشراف على الإدارات واللجان، أما الرقابة الداخلية يتولاها إدارة المراجعة والرقابة ،والرقابة الخارجية المالية يتولاها الجهاز المركزي للمحاسبات ،والرقابة الشرعية تخضع لمشيخة الأزهر وما يتم تشكيلة من لجنة للفتوى، والرقابة ستكون رقابة سابقة ولاحقة.

أسس الجباية والإنفاق يجب أن نتوسع في الآراء الفقهية من أجل تحقيق أقصى نفع ممكن بما لا يتعارض مع لجنة الفتوى والآراء الشرعية وقد تم تناول تقدير الزكاة لمختلف الأوعية ،ويجب أن نتتبع تجارب الدول في الإدارة والجباية والصرف والإنفاق ليتم الاستفادة من خبراتهم وواقع تجربتهم وما واجههم من تحديات وكيفية علاجها لعدم التعرض لنفس الأخطاء والمشاكل وإضاعة الوقت.

ونظرًا لما تعانيه مصر من عجز كبير ومزمن في موازنتها العامة، سوف يوضح الجدول التالي كيفية تمويل مبالغ الزكاة المقدرة لعجز الموازنة العامة للدولة لسنوات مختلفة ، وذلك لتوضيح امكانية استخدام الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة وقدرة هذا المبلغ المقدر للزكاة في تقليل الاعباء على الدولة ، وتقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية ذات الآثار السلبية.

جدول(٣-٣) تمويل الزكاة لعجز الموازنة العامة لمصر لسنوات مختلفة

السنوات / البيانات	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢١/٢٠٢٠
العجز قبل الزكاة	٢٣٩٧١٩	٣٧٩٥٩٠	٢٣١٦٧٤
الدعم والمزايا والمنح	١٩٧٠٩٣	٢٧٦٧١٩	٩٩٩٧٧
الزكاة المقدرة	١٠٢٥٥٩	٣٦٣٢٧٥	٤٩٠٦٦٩
فائض /عجز الزكاة المقدرة بعد تمويل الزكاة لبند الدعم والمزايا فقط	٩٤٥٣٤-	٨٦٥٥٦	٣٩٠٦٩٢
العجز بعد تمويل الزكاة لبند الدعم والمزايا والمنح	١٣٧١٥٩	١٠٢٨٧١	١٣١٦٩٧
نسبة تغطية العجز بعد تمويل الزكاة لبند الدعم والمزايا والمنح	٪٥٧	٪٧٣	٪٤٣
العجز/الفائض بالموازنة بعد الاعتماد على تمويل مبالغ الزكاة المقدرة لمبلغ العجز	١٣٧١٥٩-	١٦٣١٤-	٢٥٨٩٩٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة

يوضح الجدول السابق مدى إمكانية الاعتماد على الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر، فإذا نظرنا لمبالغ الزكاة المقدرة ككل وتوجيهها لتمويل العجز بشكل مباشر ، فسوف نجد أن هناك إمكانية لتغطية عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ. ففي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ٥٧٪ من العجز بالموازنة العامة ، وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ٩٦٪ من العجز بالموازنة العامة ، وفي عام٢٠٢٠/٢٠٢١ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ١٠٠٪من العجز بالموازنة العامة وتحقق فائض بمقدار ٢٥٨٩٩٥ مليون جنيه.

وإذا تم تخصيص حصيلة الزكاة في تمويل بند المنح والدعم والمزايا الاجتماعية فسوف ينخفض العجز بمقدار الإنفاق على هذا البند بما يخفض العبء على الموازنة العامة ويقلل العجز. ففي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ٥٧٪ من العجز بالموازنة العامة ،وفي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ٧٣٪ من العجز بالموازنة العامة ،وفي عام٢٠٢٠/٢٠٢١ ساهمت حصيلة الزكاة المقدرة في تمويل نسبة ٤٣٪ من العجز بالموازنة العامة.

ونجد أن هذه المبالغ المقدرة لا تمثل الزكاة المقدرة لكافة الأوعية فعلى سبيل المثال وليس الحصر لم نقدر زكاة المنتجات الحيوانية من ألبان وزبد وغيرها، لم نقدر الطيور ومنتجاتها، لم نقدر جميع المنتجات الحشرية كدودة القز وما تنتجه من حرير، لم نقدر جميع الأقسام بكافة القطاعات نظرًا لصعوبة الحصول على البيانات. وبالتالي فإذا تم تقنين الزكاة سوف تكون مبالغ الزكاة أكبر من تلك المقدرة لتحدث أثرًا أكبر، كما يجب أن نلاحظ أن المبالغ المقدرة للزكاة لا يستهان بها وإنها في تزايد ،فنحن في وقتنا الراهن بحاجة لمصدر جديد لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيف الأعباء التي تقع على كاهل الدولة.

النتائج والتوصيات ومقترحات بحثية مستقبلية:

أولاً: النتائج:

لقد تم التوصل إلى العديد من النتائج والتي من أهمها ما يلي:

أ-النتائج النظرية:

١-هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى العجز بالموازنة العامة للدولة بعضها يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة للدولة ، والبعض الاخر يؤدي إلى انخفاض الايرادات العامة للدولة.

٢-مصر تعاني من عجز مزمن ومتزايد بموازناتها العامة قبل وبعد برامج الاصلاح الاقتصادي الشامل.

٣-في جميع مراحل تطور العجز بالموازنة العامة للدولة كان هناك معاناة دائمة من ارتفاع حجم الدين الداخلي والدين الخارجي.

٤-أن هناك مصادر تمويل تقليدية عديدة لتمويل عجز الموازنة العامة في مصر وأن هذه المصادر ينتج عنها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة.

٥- مصادر التمويل التقليدية لا تصلح في حالات العجز المزمن ولكنها ربما تكون فعالة في حالات العجز المؤقت.

٦-أن الزكاة تعد مورد اقتصادي هائل يتسم بالتجدد وأداة اقتصادية شاملة وتؤثر إيجابيًا على المتغيرات الاقتصادية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

٧-الزكاة تساهم في علاج الآثار السلبية لمصادر التمويل التقليدية لتمويل عجز الموازنة.

٨- تساهم الزكاة في حل العديد من مشاكل المجتمع وآفاته، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٩-هناك العديد من معوقات الزكاة أهمها عدم وجود قانون للزكاة وغياب دور الدولة ، وهناك سبل وطرق للتغلب على تلك المعوقات.

١٠-أنه يمكن الاعتماد على الزكاة في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر لتخفيف الاعباء الناتجة من استخدام مصادر التمويل التقليدية.

ب-النتائج العملية:

١-مبالغ الزكاة المقدرة مبالغ كبيرة ولا يستهان بها، ففي عام٢٠١٢/٢٠١٣ ، فعندما تم استخدام حصيلة الزكاة في تمويل باب الدعم والمزايا والمنح ساهمت حصيلة الزكاة في تمويل نسبة٥٧٪ من العجز بالموازنة العامة ، وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٧ساهمت حصيلة الزكاة في تمويل نسبة٧٣٪ من العجز بالموازنة العامة ، وفي عام٢٠٢٠/٢٠٢١ ساهمت حصيلة الزكاة في تمويل نسبة ٤٣٪ من العجز بالموازنة العامة.

٢- وعندما تم تمويل حصيلة الزكاة لمبلغ العجز بأكمله بالموازنة العامة للدولة دون تحديد تمويل بند بعينه، نجد أنه خلال السنوات ٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٢٠/٢٠٢١ كانت نسبة

مساهمة حصيلة الزكاة في تمويل العجز بالموازنة العامة تتراوح بين (٥٧٪-١٠٠٪)، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ تم تغطية العجز بالموازنة العامة للدولة وتحقق فائض.

٣-الزكاة كمصدر تمويل جديد للموازنة العامة قادرة على تخفيض العجز بالموازنة العامة للدولة، ومع استمرار زيادة حصيلتها واستثمار أموال الزكاة، فسوف يقل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية تدريجيًا ، حتى يتم الاستغناء عنها.

ثانيًا: التوصيات:

١-تقليل الاعتماد على مصادر التمويل التقليدية .

٢-وجود سياسات مالية ونقدية تقلل من الآثار السلبية لمصادر التمويل التقليدية.

٣-وجود قوانين لتلك المصادر تحد من الافراط في استخدم مصادر التمويل التقليدية و الاعتماد عليها .

٤-تقنين الزكاة وجعلها إلزامية واستخدام الزكاة كمصدر جديد في تمويل عجز الموازنة العامة في مصر مع الاستمرار في فرض الضرائب.

٥-إستثمار أموال الزكاة لزيادة حصيلتها ولتحقيق أقصى استفادة من هذه الأموال وحسن استغلالها بشكل كفء وحسن إداراتها.

٦-إنشاء مؤسسة رسمية تابعة للدولة تتولى جباية وإنفاق الزكاة وفقًا لقوانين ولوائح الزكاة أو إعادة هيكلة بيت الزكاة والصدقات المصري الحالي للوصول لشكل الجهاز التنظيمي للمؤسسة المقترحة .

٧-التوسع في الآراء الفقهية وعدم التضيق، لمواكبة الأوعية الزكوية المستجدة.

٨-تحقيق التعاون بين المؤسسة الزكاة والصدقات المصرية والمؤسسات الزكوية في الدول العربية الشقيقة، وإقامة مشروعات متبادلة كبيرة يستفيد منها مستحقي الزكاة.

٩-زيادة ونشر الوعي لدى الأفراد من خلال الخطاب الديني، ووسائل الإعلام المختلفة ، وتعريفهم بالمؤسسة وأهدافها ودورها ودورهم وواجباتهم وحقوقهم، وما سيعود على المجتمع بأسره من فوائد وآثار كثيرة المجتمع بحاجة ملحة إليها.

موضوعات بحثية مستقبلية:

١-أثر الزكاة على النمو الاقتصادي.

٢-دور الزكاة في علاج الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

٣-دور الزكاة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أولاً: قائمة المراجع العربية:

١-أبو السعود ، محمود ، الاستثمار الإسلامي في العصر الراهن ، **مجلة المسلم المعاصر** ، الكويت ، العدد ٢٨، ديسمبر ، ١٩٨١ .

٢- أحمد ، خالد إبراهيم سيد ، دور السياسات المالية في برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة مقارنة ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، **كلية التجارة** ، **جامعة طنطا**، ١٩٩٧.

٣- أحمد ، خالد إبراهيم سيد ، دور السياسة المالية في علاج مشاكل الدين العام ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة طنطا** ،٢٠٠٣.

٤- آدم ، أيوب مصطفى علي ، أثر المشروعات الإنتاجية للزكاة في تخفيف حدة الفقر: دراسة حالة ولاية شمال كردفان – محلية أم روابة خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣ ، **رسالة ماجيستير ،كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين** ، السودان، ٢٠١٧.

٥- التركماني ،عدنان ،**السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٨.

٦-الحاج ،حسن ،عجز الموازنة : المشكلات والحلول ، **مجلة جسر التنمية** ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد٦٣،مايو ٢٠٠٧

٧- الحويري ، عادل محمود أحمد ، ضبط سياسات عجز الموازنة العامة للوصول بحجم الدين إلى وضعه الأمثل (دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري) ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا** ، ٢٠٠٧

٨- الخطيب ، حامد ، زهير ، أحمد ، **أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، ٢٠٠٧.

٩- الخطيب ،محمود إبراهيم مصطفى ، اقتصاديات الزكاة ، **مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي** ، جامعة الأزهر، مجلد ١٣، العدد ٣٩، ٢٠٠٩.

١٠- الخليل ، فادي ، عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث و أساليب معالجته (حالة خاصة القطر العربي السوري ، بحث ، **مجلة العلوم الاقتصادية و القانونية** ، جامعة تشرين ، اللاذقية ، سوريا ، المجلد ٢٦ ، العدد ١، ٢٠٠٤

١١-الشلبي ، زيد ، عجز الموازنة العامة للدولة في سوريا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢(أسبابه و طرق تمويله وسبل تخفيضه)، بحث منشور، **مجلة كلية الاقتصاد** ،جامعة دمشق ، المجلد ١٢ ، العدد٣ ديسمبر، ٢٠١٧

١٢- العلوي ، أحمد أمحرزي ، دور الزكاة في علاج الفقر و تحقيق التكافل الاجتماعي ، **مجلة جامعة ابن يوسف بمراكش** ، المغرب ، العدد ٥ ، ٢٠٠٦

١٣- العوران ،أحمد فراس ، الدور الاقتصادي التنموي للزكاة من خلال معالجتها لقضية الفقر ، **دراسات العلوم الإدارية** ، الأردن ،المجلد ٢٦، العدد ١ ، ١٩٩٩.

١٤- العوضي ، رفعت ،**النظام المالي الإسلامي** ، المعهد العالي للدراسات الإسلامية ، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٥- القاضي ، محمد بدوي ،الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، العدد ٦ ،ديسمبر، ٢٠١٢.

١٦- القرضاوي ، يوسف ، **فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن الكريم و السنة** ، مؤسسة الرسالة، بيروت ،١٩٧٣، الطبعة الثانية.

١٧- القرضاوي ، يوسف ، **دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية و شروط نجاحها** ، دار الشروق ، القاهرة،٢٠٠١،الطبعة الاولى

١٨- القرعان ، عبد الباسط ، الحكيم ، منير سليمان ، دور الزكاة في معالجة مشكلة التضخم : دراسة فقهية اقتصادية ، **المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية** ،جامعة آل البيت ، الأردن ، مجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٥.

١٩- المولي ، ربيع يوسف فضل ، ولاية الدولة على الزكاة وعلاقة الزكاة بالميزانية ، **رسالة ماجيستير** ،**جامعة أم درمان الإسلامية** ، السودان ، ١٩٩٨.

٢٠- النجار ، عبد الهادي علي ، بعض الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة ، بحث ، مجلة **البحوث القانونية و الاقتصادية** ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، العدد ٧ ، ١٩٩٠

٢١- النصر، محمد محمود ، شامية ، عبد الله محمد ، **مبادئ الاقتصاد الجزئي** ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، ٢٠٠٢

٢٢- بابللي، محمود محمد ،**المال في الإسلام** ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢.

٢٣- بليماني ،عز الدين ،الرقابة على أموال الزكاة ،**رسالة ماجستير** ، **كلية العلوم الإسلامية** ، **جامعة الجزائر** ، ٢٠٠٨.

٢٤-بودلال ، علي ، بوكليخه ، بومدين ،الزكاة بين الطابع المؤسسي الرسمي و غير الرسمي و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، **مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية** ،جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، مجلد ٢، ٢٠١٣.

٢٥- جيلاني ، بوعلام ،العلمي ،محمد ،الإطار المؤسسي للزكاة ،أبعاده ومضامينه ، **المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب** ، ماليزيا،١٩٩٠.

٢٦- حجازي ، المرسي السيد ، دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية ، **مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي** ، المجلد ٩ ، العدد ٢٥ ،٢٠٠٥ .

٢٧-حدة ، رايس ، حدة ، طويل ، الزكاة كآلية لتشجيع الاستثمار و محاربة البطالة (دراسة مقارنة ماليزيا و الجزائر) ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي – الزكاة و الوقف – في تحقيق التنمية المستدامة ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٣

٢٨- حضرة ، لبنى عبد العزيز حسن ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للزكاة في المجتمع المسلم مع أخذ نموذج تطبيقي لديوان الزكاة في السودان ، **رسالة ماجيستير**، **كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية** ، **جامعة أم درمان الإسلامية** ، السودان ، ١٩٩٨

٢٩-حميش ، عبد الحق بن أحمد ،تفعيل دور ديوان الزكاة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، **مجلة الشريعة الدراسات الإسلامية المعاصر**، الكويت ، المجلد ٢٣، العدد ٧٣ ، يونيو ، ٢٠٠٨

٣٠- خريسات ، صالح محمد المسعود ، الزكاة و أثرها في التنمية الاقتصادية ، **رسالة دكتوراه** ، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية** ، السودان ، ١٩٩٦.

٣١- راشد ، محمد إبراهيم وآخرون ، تقدير حصيلة الزكاة المحتملة في مصر وآثارها على الموازنة العامة للدولة ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد ٣٩ ، العدد ١ ، ٢٠١٥

٣٢- رفاعي ، سامي نجدي محمد ، دراسة تحليلية لآثار تطبيق فريضة الزكاة على تعظيم العائد الاقتصادي و الاجتماعي ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة، مجلد ٣ ، القاهرة ، إبريل ١٩٨٣

٣٣-زكي،أسامة محمد ،أبو طالب ،أحمد محمد ،**أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات** ، كلية الزراعة ،القاهرة ، ١٩٩٢.

٣٤- زكي ، رمزي ، **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها** ، دار الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٣٥- زيدان ، زاهية ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لاستثمار أموال الزكاة ، بحث ،**مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، ٢٠١٢ .

٣٦- سالم ، سالم عبد الحسين ، عجز الموازنة العامة و رؤى وسياسات معالجته مع الاشارة للعراق (٢٠٠٣-٢٠١٢) ، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية** ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٨١ ، العدد ٦٨، ٢٠١٥

٣٧- شامية ، أحمد زهير ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة "دراسة قياسية للتضخم في الاقتصاد السوري "، **رسالة دكتوراه** ، **كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، **جامعة القاهرة** ، ١٩٨١.

٣٨- شحاته ، شوقي إسماعيل ، **التطبيق المعاصر للزكاة** ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية، ١٩٧٧، الطبعة الاولى.

٣٩- شهاب ، جمعة إبراهيم محمد ، محاسبة الزكاة حجر الزاوية في بناء هيكل ضريبي إسلامي ، **المجلة المصرية للدراسات التجارية** ،كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد ٢٧، ٢٠٠٣.

٤٠- صالحي ، صالح ، تطوير الدور التمويلي والاستثماري والاقتصادي لمؤسسة الزكاة في الاقتصاديات، **مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، العدد ٥ ، ٢٠١٢

٤١- صقر ، محمد أحمد ، **الاقتصاد الإسلامي " مفاهيم و مرتكزات** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

٤٢- طرطار ، أحمد ، آمال حفناوي ، دور الزكاة في مكافحة الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية ، **مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٢

٤٣- عاشور، أحمد ، محددات عجز الموازنة في مصر : ١٩٩٩-٢٠٢٢، **المجلة الدولية للسياسات العامة فيمصر**، مجلد ١،العدد٤، أكتوبر ،٢٠٢٢.

٤٤- عبد الله ، عثمان حسين ، **الزكاة الضمان الاجتماعي الإسلامي** ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٩، الطبعة الاولى.

٤٥- عبد اللطيف ،أحمد عبد العليم ، تفعيل دور الزكاة في مكافحة الفقر بالاستفادة من الاتجاهات الفقهية ، **مجلة كلية الشريعة والقانون** ،جامعة الأزهر ، أسيوط ، العدد ١٩ ، مجلد ٤، ٢٠٠٧.

٤٦- عبد العزيز ، شعبان فهمي ، محددات دور الدولة في توزيع الزكاة وآثارها الاقتصادية ،**المجلة العلمية لتجارة الأزهر**، كلية التجارة بنين ، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد ٢٥ ،٢٠٠٠.

٤٧-عبدالعال ، ونيس فرج ، عجز الموازنة العامة في مصر: الأسباب وطرق العلاج، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة ،جامعة المنوفية، المجلد ٨،العدد٤ ،١٩٩٦.

٤٨- عثمان ، سعاد محمد ،فريضة الزكاة : دراسة الجوانب الروحية والاجتماعية ، **رسالة ماجيستير** ، **كلية الدراسات العليا** ،**جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية** ، السودان ،١٩٩٩.

٤٩-عشماوي ، عشماوي علي، عجز الموازنة العامة: الحالة المصرية: الأسباب–العلاج ، بحث منشور، **مجلة مصر المعاصرة** ، مجلد ٨٩ ، العدد١٩٩٨،٤٥١.

٥٠- عفان ، منال محمد الحسانين ، تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة على الاقتصاد المصري مع إشارة لتجارب الدول حديثة التصنيع ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة طنطا** ،٢٠٠٩.

٥١-عفان ، منال محمد الحسانين ، أثر الدين المحلي والأجنبي على النمو الاقتصادي في الدول النامية (دراسة حالة لمصر) ، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، جامعة الإسكندرية ،المجلد ٥١، العدد الأول، يناير ٢٠١٤.

٥٢- عفر ، محمد عبد المنعم ، **نحو النظرية الاقتصادية في الإسلام " الدخل والاستقرار"** ، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١.

٥٣- علي ، محمد علي ماهر ، الأوعية الزكوية المعاصرة : دراسة فقهية مقارنة بقانون الزكاة السوداني لسنة ٢٠٠١، **رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة القرآن الكريم و العلوم الإسلامية** ، السودان ، ٢٠١١.

٥٤-عماوي ، ختام عارف حسن ، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية ، **رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية نابلس** ، فلسطين ، ٢٠١٠.

٥٥-عمراوي ، طاهر ، تجربة صندوق الزكاة و دوره في الحد من البطالة ، **مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية** ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، العدد ١٩ ، ٢٠١٤

٥٦-عمر ، محمد عبدالحليم ، موقف الإسلام من الفقر و الفقراء بالمقارنة مع النظم المعاصرة السائدة ، **مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي** ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ١٩٩٩.

٥٧- عوض ، محمد هاشم ، **النمو العادل في الإسلام** ، القاهرة ،١٩٨٣.

٥٨- عناية ، غازي، **الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي** ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٨٩.

٥٩- قحف ، محمد منذر ، **الاقتصاد الإسلامي**، دار القلم ، الكويت ، ١٩٧٩،الطبعة الاولى

٦٠- قريني ، نورالدين ، دور الزكاة في محاربة البطالة و الفقر و تحقيق التنمية الاقتصادية ، بحث ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٢

٦١- قنديل ، حلمي سلامة محمود ، مشكلة البطالة في مصر و دور المنهج الإسلامي في معالجتها ، **رسالة ماجستير غير منشورة** ، **كلية التجارة بنين** ، **جامعة الأزهر** ، ٢٠٠٠

٦٢-قومني ، نوال ، مقصود ، سميحة ، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٨٠-٢٠٢٠،**رسالة ماجستير**، **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير**، **جامعة أحمد دراية-أدرار** ،الجزائر،٢٠٢٢

٦٣- لطفي ، علي لطفي محمود ، عجز الموازنة العامة للدولة و مصادر تمويله في مصر ، **كلية التجارة و منظمة حقوق الانسان** ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ .

٦٤- لطيافة ، أمجد سالم قويدر، الدور التوزيعي للزكاة في الحد من الفقر و البطالة و الجريمة ، بحث ، **مجلة بيت المشورة** ، قطر ، العدد ٣، أكتوبر ، ٢٠١٥

متولي، مختار محمد ، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية ، **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي** ، جدة ، المجلد ١، العدد١، ١٩٨٣.

٦٥- محمد ، عز الدين مالك الطيب ،**اقتصاديات الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة** ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، السودان ،٢٠٠٤.

٦٦-محمد ، منال جابر مرسي ، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج،٢٠٢١

٦٧-مرابط ،فاطمة ، بركان ، أنيسة ،الدور التنموي لمؤسسات الزكاة : دراسة حالة ديوان الزكاة السوداني ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ،جامعة سعد دحلب، البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢، مايو ،٢٠١٣.

٦٨-مسند ، مصطفى محمد ، دور الزكاة في تحقيق العدل الاجتماعي (تجربة ديوان السودان) ، بحث ، **دراسات اقتصادية إسلامية** ، السعودية ، المجلد ٢١ ، العدد ٢، ٢٠١٥

٦٩- مشهور ،أميرة عبد اللطيف ، دوافع وصيغ الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي ، **رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة** ، ١٩٨٦.

٧٠-مشهور ، نعمت عبد اللطيف ، حول الدور الإنمائي و التوزيعي للزكاة ، **رسالة دكتوراه ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر** ، ٢٠٠٥.

٧١- معطي الله ، خير الدين ، سفيان عمراني ، التأصيل العلمي للأهمية الاقتصادية لتثمير أموال الزكاة ، بحث ، **مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ١ ، ٢٠١٢ .

٧٢- مناصرة، عزوز، أثر الزكاة على الموازنة العامة للدولة في مجتمع معاصر، **رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية والبحث العلمي والعلاقات الخارجية** ، الجزائر ،٢٠٠٧.

٧٣- منصور ، عبدالله ، حمداني ، نجاة ، دور الزكاة و الوقف في الحد من البطالة (تجربة ولاية معسكر في حصيلة الزكاة و الايرادات الوقفية خلال عشر سنوات ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي – الزكاة والوقف – في تحقيق التنمية المستدامة ، **مجلة التنمية الاقتصادية والبشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٣.

٧٤- نذير، خضير، دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة "دراسة حالة ولاية الوادي" ٢٠٠٣-٢٠١٣ ، **رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التيسير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة** ، الجزائر ، ٢٠١٤.

٧٥- نوي ، حياة ، مساهمة الزكاة في التقليل من حدة البطالة – دراسة ميدانية لولاية عنابة للفترة الممتدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢) ،**مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٣

٧٦-هنية ، وسيلة ، وآخرون ، الدور الاقتصادي للزكاة ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، المجلد ١، ٢٠١٢.

٧٧- يوسف ، يوسف الفلكي عبد الكريم ،قبة ،فاطمة ،مشاريع زكوية إنمائية مستفادة من التجربة السودانية ، **مجلة التنمية الاقتصادية و البشرية** ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، المجلد ٢ ، ٢٠١٢.

٧٨-يونس،إيهاب محمد، نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر، **مجلة النهضة** ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ١٣،العدد ٢، إبريل ٢٠١٢.

ثانيًا: قائمة المراجع الأجنبية:

1-Abd Elbaki, Hisham , Assessment the Impact of Zakat on Aggregate Consumption and Poverty: Evidence from Egypt , **British Journal of Economics , Management & Trade** , vol.3,No.1,2014.

2- Abdulla ,muhammad& Abdul quddusSuhaib,The impact of Zakat on social Life of Muslim Society **, Pakistan Journal of Islamic Research**, Vol.8,2011.

3-Ag, Anwar,St, Mt,M, The Law of Productive Zakat in Islam and Its Impact Towards Economy **, International Journal of Engineering Technologies and Management Research** , Malikussaleh university Lhokseumawe Aceh Utara , Indonesia , Vol .4, Iss2, February,2017.

4-Al Azizah ,Ummu Salma &Choirin , Muhammad , Financial Innovation on Zakat Distribution and Economic Growth , **International conference of Zakat** ,ISSN 2655-6251 , university GadjahMada ,Yogya Karta , Indonesia,November, 2018.

5-Azam,Muhammad and Others.,"Zakat and Economic Development :Micro and Macro Level Evidence from Pakistan ",**Bulletin of Business and Economics** ,Vol.3,No.2,2014. .

6- Chamberlin ,Graeme& Yueh ,Linda ,**Macroeconomics** ,British Library , 2006.

7- Daly , s &Frikha , M , Islamic Finance in Favor to Development and Economic Growth : An Illustration of the Principle of Zakat **, Arabian Journal of Business and Management Review** , Higher Institute of Business Administration , Sfax university Vol.5, No.5 ,2015.

8-El khuluqo,Ihsana, The Role of Zakat in National Economic Development ,International Journal of Business,**Economics and Law,Hamaka University**,Vol.9,No.5,2016. .

9- Helmy,OmniaA,The impact of Budget Deficit on Inflation in Egypt, **The EgyptionCentre for Economic Studies,** Working Paper,N o.141, November,2008.

10-Kasim, Nur Mohamad,Contributions of Profession Zakat on Local Economic Development, **International Journal of Business and Mangement Invention**, State University of Gorontalo , Indonisia , Vol . 6 , No.5,2017.

11-Lerner, Abba,**Economics of Employment** , Macgraw Hill , N.Y.,1951. 12 -Lwanga, Musa Mayanja& Joseph Mawejje,Macroeconomic Effects of Budget Deficits in Uganda: a Var-VecmApproach,**Economic Policy Research Centtre** , No . 117 ,june ,2014.

13-Meerangani ,Khairul Azhar , The Role of Zakat in Human Development , **Journal Social &Budaya S yar-iFshuinsyarifHidayatullah**, Faculty of Keilmuan Islam Kole , University Islam , Melaka , Malaysia ,Vol.6 , No.2, 2019

14- Myrdal, Gunnar, **Asian Drama an Inquiry Into the Poverty of Nations**,Penguin Book,Canada,1968.

15-Nurlita , Elko &Ekawaty, Marlina , The Direct and Indirect Effect of Zakat on the Household Consumption of Mustahik (A Study of Zakat Recipients from BaznasProbolinggo Municipality) **, International Journal of Zakat**,Brawijiaya University, Vol.3, No.2 ,2018.

16-Nkalu , Chigozie Nelson ,The Effects of Budget Deficits on Selected

Macroeconomic Variable in Nigeria and Ghana(1970-2013) ,**Asian Economic and Social Society**,University of Nigeria, Vol.5,N o.10,2015.

17- Noula,A.G,"Fisical Deficit and Nominal Interest Rate Determination in Cameroon : An Application of the Lonable Funds Model ", **Global Advanced Research Journal of Mangement and Business Studies** , Vol.1, NO.1,2012.

18- Ricahrd,EzeOnyekachi& Festus O. Ogiji, Impact of Deficit Financing on Economic Stability in Nigeria: Analysis of Economic Growth **, Journal ofAppliedFinance&Banking**,V ol.6,N o.1,2016.

19- Schiller,Bradely .R, **The Microeconomic Today** , Published by Mcgraw-HillEducation,2PennPlaza,Newyork,2019

. 20 - Solomon,M , & W a de wet , the Effect of a Budget Deficit on Inflation: The **Case of Tanzania, Sajems ns, University of Pretoria, Vol.7, No. 1,** 2004.

21-Supryitno,Eko,Zakat and SDGs : The Impact of Zakat on Economic Growth, Consumption and Investment in Malaysia,Advances in Economics**, Business and Management Research**, University Islam*N*egeriMaulana Malik Ibrahim Malang,Indonesia, vol. 101,2019.

22-Tag El Din ,**Allocative & Stabilizing Functions of Zakat in an Islamic Economy ; in Fiscal Policy Development Planning in Islamic state**,InternationalSeminar,Islamabad,1986

23 - Winnyrose,Moraa,The Relationship Between Budget Deficit Financing and Economic Growth in Kenya , **Master Degree ,University of Nairobi** , Kenya, October, 2014.

24-Yusoff, Wan Sulaiman Bin Wan , Modern an Approach of Zakat as Economic and Social Instrument for Poverty Alleviation and Stability of Ummah, **Journal Economy dan study pembanguman**, Islamic University ,Malaysia,Vol.9,No.1,April,2008

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

-قاعدة بيانات البنك الدولي **https:|| data.albankaldawli.org**

٢-موقع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك**www.gazt.gov.sa**

٣-البنك المركزي **https:||www.cbe.org.eg**

٤-الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء **https:||www.capmas.gov.eg|**

٥- موقع بيت الزكاة والصدقات المصري **baitzakat.org.eg**

بسم الله الرحمن الرحيم

قام برفع هذه النسخة :

د محمد أحمد محمد عاصم

نسألكم الدعاء